الجلسة الرابعة والعشرون

- التاريخ : الثلاثاء 19 ربيع الأول 1419 (14 يوليوز 1998)
- الرئاسة : السيد ناجم أباعقيل، الخليفة الثالث للرئيس.
- التوقيت : ساعتان إثنتان وخمس وخمسون دقيقة، ابتداء من الساعة العاشرة صباحا والدقيقة العاشرة.
- جدول الأعمال : مناقشة الأسئلة الشفهية.

* السيد ناجم أباعقيل رئيس الجلسة :

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين

السادة الوزراء،

حضرات السادة المستشارين،

بتوفيق من الله تعالى وبركاته وعونه نعقد الجلسة الأسبوعية االمخصصة للأسئلة الشفوية التي ستلقى على السادة الوزراء للإجابة عنها. فهناك قبل أن أعطي الكلمة للسيد الأمين ليستعرض الجديد من المراسلات. فهناك عدد من الوزراءالمتغيبين وسيأتي وقت الكلام في وقت لاحق.

السيد الأمين،

* السيد أمين الجلسة :

شكرا السيد الرئيس،

توصل مكتب مجلس المستشارين من السيد الوزير الأول بمشروعي قانونين التاليين :

- مشروع قانون رقم (97 - 38) يتعلق بتصفية ميزانية سنة 1991.

ثانيا مشروع قانون رقم (98-14) يقضي بإلغاء بعض الحصص المتعلقة برسم النظافة.

كما توصل مكتب مجلس المستشارين أيضا بمقترح قانون يتعلق بالنظام الأساسي الخاص بإدارة مجلس المستشارين، شكرا السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

والآن نشرع في جدول أعمالنا ونستهله بالسؤال الآني الوحيد في قطاع الصحة والذي يتعلق بوضعية مؤسسة باستور للمستشارين المحترمين السيدين عمر الإدريسي وعبد القادر أزريع، فليتفضل أحد المستشارين المحترمين لإلقاء هذا السؤال.

* السيد رئيس الجلسة :

الكلمة لمعالي الوزير.

* السيد محمد بوزيع الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان :

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

يعلم السيد الرئيس، أن عددا من السادة الرؤساء توجهوا لهذا الصباح مع السيد الوزير الأول لحضور أشغال اللجنة العليا المشتركة التونسية المغربية ومن ضمنهم السيد وزير الصحة، ولهذا بالنسبة لهذا السؤال أطلب تأجيله نظرا لأن وزيرالصحة يحرص على أن يجيب شخصيا عن هذا السؤال.

بالنسبة للسؤال الثاني فقد تفضل الزميل الدكتور مولاي أحمد العراقي بقبول النيابة عن السيد وزير الصحة فيما يخص السؤال العادي.

لهذا أعتذر بالنيابة عن الدكتور عبد الواحد الفاسي لكل من السيدين عمر الإدريسي وعبد القادر أزريع على أساس أنه إذا سمح بذلك مكتب المجلس أن تقع برمجة هذا السؤال في الأسبوع المقبل، شكرا السيد الرئيس والسادة المستشارين المحترمين.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير.

نقطة نظام، تفضل.

* المستشار السيد سعيد التدلاوي :

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس، كنا تقدمنا بسؤال آني له أهمية بمكان وكنا نظن بأنه سيبرمج وكنا نتمنى أن السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان يتكلم لنا عليه، لأنه السيد وزير الصحة كان قد واعدنا على أنه سيجيبنا على هذا السؤال لأنه سؤال مهم وهو المتعلق بداء الكلاب «السعر» ولأنه يتواكب مع معهد باستور والذي يصل علاجه إلى 1000 درهم، وهناك العديد من الناس معوزين ويدلون بشهادة الفقر ورغم ذلك لايقبلها معهد باستور ويبقى أولئك الأشخاص في «حيص بيص»، فهي مسألة خطيرة، جدا السيد الرئيس ونتمنى أن السيد وزير الصحة عند عودته يجيبنا على هذا السؤال وعلى هذه الأهمية وعلى هذه المبالغ التي يأخذ معهد باستور، شكرا السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا.

تفضل السيد الوزير.

* السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان :

لم نتوصل بهذا السؤال ولكن إذا اقتضى نظر المجلس فالسيد الوزير ممكن أن يجيب عنه في الأسبوع المقبل إلى جانب السؤال المتعلق بوضعية مؤسسة باستور.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير.

الآن سننتقل إلى السؤال الثاني وفي نفس الوقت قطاع الصحة سؤال يتعلق بمساعدة المصابين بالقصور الكلوي المزمن للمستشارين المحترمين السيدين محمد الخضوري وعمر بومقص فليتفضل أحد المستشارين المحترمين لإلقاء هذا السؤال.

* السيد المستشار صاحب السؤال :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم، من ضروب المعاناة القاسية والمتعددة الملازمة للمصابين بالقصور الكلوي المزمن والذين يخضعون للديالیز مدى الحياة، ظاهرة فقر الدم والتي تستوجب إمّا الزيادة المستمرة في كمية الدم أو استعمال عينات من الحقن خاصة مثل «لوبريكس» خلال عملية التصفية التي تصل إلى ثلاث أو أربع مرات في الشهر (في الأسبوع). وإذ تستحضر بكثير من التأثر الظروف المعقدة القاسية النفسية والجسمية والمادية والمعنوية التي يعرف بتفاعلاتها وانعكاساتها الشديدة التأثير والمتعددة الأبعاد المصابون ومن يعاشيهم في الوسط العائلي.

وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى ظاهرة فقر الدم الملازمة لعدد من المصابين بالقصور الكلوي وخاصة منهم من فشلت عملية زرع الكلية لهم والتي لم تشخص لحد الآن أسبابها تستوجب كما ذكرنا إمّا زيادة الدم في فترات جد متقاربة وهذا يتطلب معاناة إضافية مزدوجة تتمثل في البحث في كل مرة عن متبرعين بالدم وأداء مبالغ في كل مرة تبرزها الحاجة إلى زيادة الدم أو البحث عن الحقن المذكورة. وهي مفقودة محليا وباهضة الثمن ولايمكن تسويقها من طرف الأشخاص الذاتيين إضافة إلى كونها تخضع تعاضديا إلى تقيدات تجعل الإستفادة من التعاضدية في شأنها في حكم المستحيل.

لذا نتوجه إليكم السيد الوزير المحترم بالسؤال التالي : ألا ترون أن مثل هذه الحالات الإنسانية المزمنة تستوجب تدخلكم الفعلي المستعجل لإنقاذ حياة المعنيين بالأمر ورعايتكم لمصالحهم واعتماد إجراءات استثنائية لدى الجهة المعنية التي لها علاقة مباشرة كالمركز الوطني لتحاقن الدم والتعاضديات؟ وتفضلوا بقبول فائق الإحترام والتقدير السيد الوزير.

* السيد رئيس الجلسة :

الكلمة للسيد الوزير.

* السيد أحمد العراقي كاتب الدولة لدى الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان المكلف بالبيئة :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السيد والسادة المستشارين،

السادة الوزراء،

نيابة عن زميلي وزير الصحة أتشرف بالجواب عن السؤال القيم للسيد المستشار المحترم والمتعلق بمرض يؤلم بالمغاربة عامة ألا وهو القصور الكلوي. هذا المرض الذي يمكن أن نقول أن هناك حاليا 9000 حالة، وأن بالإضافة إلى 9000 حالة هناك زيادة سنويا يناهز 2400 حالة إضافية. وهذا ما يعني من ناحية الإمكانيات إيجاد إمكانيات إضافية، تجهيزات والتأطير الموجود حاليا.

إذن إمكانيات إضافية تناهز تقريبا مليار درهم سنويا وهذا ما يعني تقريبا 33% من الميزانية الخاصة بوزارة الصحة. ومن التأكيد أن هذا التقديم المبسط لإشكالية القصور الكلوي ببلادنا تعني ضرورة ابتكار حلول مطابقة لا للحاجيات فحسب بل للإمكانيات كذلك وهذا ما يدفع بوزارة الصحة إلى نهج سياسة في ثلاثة اتجاهات مختلفة.

الإتجاه الأول هو الإتجاه الذي يتعلق بدعم خدمات للوقاية علما بأنه 40% من مسببات القصور الكلوي هي مسببات وبائية، وأعني بذلك على أن من الممكن ومن خلال سياسة وقائية التقليص من عدد الحالات المرضية للقصور الكلوي.

ثانيا تحسين سير مراكز «تصفية الكلي وتوفير الوسائل الموازية لذلك منها الكمية اللازمة من الدم، أمّا الإتجاه الثالث فهو إنعاش زرع الكلي علما بأن تصفية الكلي يعد حاليا علاجا انتظاريا مكلفا ماديا واجتماعيا بالإضافة، كما جاء في سؤال السيد المستشار، لمعاناة المريض.

وفيما يخص النقطة الأخيرة التي جاءت في سؤال السيد المستشار وهي المتعلقة بالدم، لابد من أن نؤكد إلى أن 65% من حاجيات الدم توفرها مراكز تحاقن الدم بالرغم من وجود نقص في عملية التبرع، أمّا 35% فيتم توفرها عن طريق مساهمة عائلات المرضى.

إذن مايمكنني قوله في الختام جوابا على السؤال وهو أن المشكل هو مشكل حقيقي وعلى أن التوجه الحالي هو توجه الذي يأخذ بعين الإعتبار الحاجيات والإمكانيات، والأكيد هو أن مسألة القصور الكلوي هي مسألة المغاربة كلهم والتي يخدم فيها التضامن بطريقة مهمة جدا حيث أن بالإضافة إلى مجهودات القوى العمومية هناك المنظمات غير الحكومية والمحسنين الذين يقومون بعمل مهم جدا كما أن الفرق الطبية في مختلف القطاعات سواء الخاص أو العام تقوم بمجهود الذي هو مجهود تشكر عليه وخصوصا فيما يخص الإقتصاد في الصحة والإقتصاد في العلاجات، الذي يبقى وهو أن لابد كي يقع التنسيق مابين هذه المجهودات كلها علما بأن الإمكانيات المادية كلها كثرت لايمكنها أن تحل هذا المشكل بصفة نهائية وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير.

هناك تعقيب؟ تفضلوا..

* السيد المستشار صاحب التعقيب :

نشكر السيد الوزير على هذه الإيضاحات وعلى جوابه على هذا السؤال ولكن أنا الذي طرحته هو سؤال واضح ومدقق، هو أنه هاذ الناس المصابين بهذا المرض يعانون لا من المسائل الإدارية ولا من المسائل المادية.

فمراكز تحاقن الدم هذه، مانطلبه هو هل لايمكن أن تكون إمكانية عدم الأداء لهؤلاء المرضى، هذا هو السؤال الأول.

السؤال الثاني هو حقيقة مشكلة مزمنة حتى بالنسبة للعدد، لأن كل سنة يتكاثر وتنعرفوا أنه السياسات التي اتبعت إلى حد الساعة هي سياسة يمكن لي أن أقول، طبقية من ناحية علاج هؤلاء المرضى، لأن الأشخاص الذين لهم إمكانيات يلجأون إلى الخارج للعلاج وزرع الكلي والأشخاص المستضعفين يبقون هنا، والدولة لم تقم بأي شيء لتخلق عدد من مراكز زرع الكلي، لأنه مازلنا نحن في المغرب ومن بعد هذه السنوات كلها لتسيير بلادنا مازلنا في بداية de l'experimentation en point de vue التجربة وكسب الخبرة في ميدان زرع greffement Renale الكلي، في حالة ما إذا قارننا أنفسنا مع البلدان التي تشبهنا، يجب أن نقول هذا.

لهذا هل الإمكانيات هي؟ أن هؤلاء المرضى ممكن أن لايؤدوا وثانيا يجب أن تعمل مجهودات ونكونوا واضحين نعملوا اتصال بعدد من المراكز في الخارج أو الأصدقاء أو مع العلاقات الكبيرة كي نخلق ديناميكية ونخلق عدة مراكز لزرع الكلي حتى نعالج المغاربة بنفس الدرجة والسلام عليكم.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا.

تفضل.

* السيد كاتب الدولة لدى الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان المكلف بالبيئة :

شكرا السيد الرئيس،

فيما يخص النقطة الأولى المتعلقة بالدم، لابد من التأكيد بأن المرضى المصابين بالقصور الكلوي هما مرضى الذين يحتاجون إلى كيسين تقريبا كل شهرين، ثمن كيس الدم هو 200 درهم حاليا، التكلفة هي 600 درهم تقريبا، وأنا متفق مع السيد المستشار المحترم على أن لابد نلقاوا وسيلة ما كي لا يؤدي المرضى ولو هذا الثمن، علما بأن تكلفة القصص الكلوي بصفة عامة هي تقريبا 13 مليون سنويا، التكلفة بما فيها الأدوية إلى آخره هي 13 مليون سنويا، إذن المشكل هو مشكل كبير جدا كما طرحه السيد المستشار المحترم ولكن الحلول لابد على أن هذه الحلول نفكر فيها جميعا لأن الإمكانيات غير متوفرة، هذه فيما يخص النقطة الأولى.

فيما يخص النقطة الثانية التي جاءت في تعقيب السيد المستشار وهي زرع الكلي، فعلا لحد الآن زرع الكلي هو فقط مسألة تطوع وفرق طبية التي عملت مجهودا وقامت فعلا وبينت على أن الطاقم الطبي الوطني في المستوى وعلى أنه يقوم بزرع الكلي، ولكن هناك مشاكل مهمة جدا والتي يجب أن نفكر فيها جميعا وهي المشاكل المتعلقة بالتشريع وبالأخلاقيات وعدة نقط التي تهم مسألة زرع الكلي، التي كما قلت بإسم وزير الصحة، من المسائل التي ستنهجها سياسيا الوزارة يجب أن نجد جميعا الحلول الملائمة من أجل النصوص التشريعية التي تسمح لنا على أننا نلقاوا فعلا العلاج للقصورالكلوي، لأن تصفية الدم هو علاج فقط انتظاري. وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا.

الآن ننتقل إلى السؤال الموالي في قطاع النقل والملاحة التجارية بسؤال يتعلق بالنقل في العالم القروي للمستشار السيد رحو الهيلع، فليتفضل.

* المستشار السيد رحو الهيلع :

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

قطاع النقل بالعالم القروي يتكون من نوعين المرخص وغير المرخص، وهما كذلك مرتبطين بنوعين من الطرق المستعملة هناك «الكودرون» الذي لا يتعدى 20% داخل تراب كل جماعة قروية وهناك المسالك «بيست» الذي يفوق 80% من مجموع الطرق المستعملة.

النقل المرخص بالطبع يسير فوق «الكودرون» ونجد فيه الطاكسيات بما فيهم النقل المزدوج الذي لازلنا لم نعرف كيف توزع رخصة وتستفيد منه 30% فقط من السكان القرويين، وبطريقة غير منظمة، عدد الطاكسيات غير كافي، الإتجاهات والرحلات غير منظمة، الأثمنة غير محددة وفي أيام العطل والأعياد تظهر الأزمة على حقيقتها، وهناك النوع غير المرخص، صاحب المسالك والذي يستفد منه أكثر من 70% من السكان القرويين وهويعتمد بالخصوص على مايسمى «بالخطافة»، هما مجموعة من السيارات، تقريبا كلها مخربة لأنها تسير على «البيست» وفي غالب الأحيان ليس لهم وثائق، بالطبع ليس لهم «كريمات» وبالطبع دائما يهربون من رجال الدرك، وهناك البيكوبات التي تمشي للأسواق وينقلون الأشخاص الذين لهم الثقل، ونعرف أن هناك من يأخذ معه خروفا لبيعه للتسويق، وهناك من يأخذ معه «معزة» وهناك من يأخذ معه خنشة من الزرع، وهذا النوع كذلك هو غير مرخص، وفي اليوم الذي يضغط عليهم رجال الدرك فإن السوق يكون فارغا ولايملأ، بحيث يقولون له، انقل البضاعة ولاتنقل صاحبها، فماذا سيعمل؟

هذه السيد الوزير هي وضعية قطاع النقل بالعالم القروي وضعية مزرعية لقطاع غير منظم وغير قادر على سد الحاجيات، وعنده مشاكل قانونية التي تجعله دائما مضطهدا خاصة الخطافة الذين لم يكونوا إلاّ لملء الفراغ الموجود، حتى هم يريدون أن ينتظموا وحتى هم كذلك بحاجة إلى «الكريمات» ولكن الغالب الله لايهتم بهم أي كان باستثناء رجال الدرك طبعا.

أصحاب الطاكسيات هم كذلك يشتكون، يشتكون من غلاء كراء الكريمات، ويشتكون من غلاء التأمين ويشتكون من نقط الإنطلاق. المسافرون كذلك يشتكون من قلة النقل، حيث لايجدونه في الوقت المناسب ولا في الإتجاه المرغوب فيه.

أتساءل هل وزارتكم السيد الوزير تعتمد تنظيم قطاع النقل بالعالم القروي؟ وهل لديها وسيلة لإدماج النقل غير المرخص بما فيه الخطافة الذي لاينكر أحدا خدماتهم ولاوجودهم؟ وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان.

* السيد محمد بوزبع الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان :

السيد الرئيس،

شكرا للسيد المستشار رحو الهيلع على هذا السؤال ونيابة عن السيد وزير النقل أتولى الجواب عن السؤال المطروح.

مشكل النقل في العالم القروي هو مشكل فعلا مزمن وأتذكر بأنه في الوقت الذي كنت كذلك في مهمة نائب وفي لجنة التجهيز والنقل كان مطروحا هذا المشكل بحدة وآنذاك كان هناك اقتراح وهذا الإقتراح كان مصدره السادة النواب الذين فكروا في إيجاد حل لمشكل النقل داخل العالم القروي والتغلب كذلك على النقل السري ووقع إحداث نظام النقل المزدوج، وهو الذي يهم نقل الأشخاص والبضائع. لكن هذه التجربة لم تلق النجاح الكافي إلى حد الآن ويرجع السبب في ذلك إلى، يمكن القول إلى ثلاث أسباب رئيسية :

أولا، ضعف المردودية لهذا النوع من النقل،

ثانيا صعوبة المسالك،

ثالثا كلفة السيارات التي تقوم بهذا النوع من النقل.

ولإعطاء الدليل على ما أقول فإن عدد الرخص التي سلمت من طرف وزارة النقل فيما يخص هذا النقل المزدوج بلغت 1424رخصة ولكن لاتستغل منها سوى 30% من هذه الرخص. إذن المشكل لايتعلق بالترخيص للنقل ولكن يتعلق بمشكل أعمق من ذلك.

لهذا انكبت وزارة النقل على دراسة معمقة لهذه الظواهر وهذه الأسباب، فأول ما يطرح هو كلفة السيارات الصالحة للتنقل داخل العالم القروي.

ثانيا، صعوبة المسالك، معنى هذا أن مشكل الطرق في العالم القروي مطروح بحدة لنتمكن من فك العزلة عن العالم القروي وهذا ما يدفع بالطبع إلى خلق قطاع آخر وهو قطاع النقل السري، هذا النقل السري الذي هو بالأساس هو الذي فرض النقل المزدوج ولكن نظرا إلى أن هذا النوع من السيارات هو مرتفع الكلفة فقد نشط كذلك النقل السري من جديد.

لهذا فوزارة النقل كما أخبر بذلك السادة المستشارين منكبة الآن على دراسة ووضع مخطط من أجل محاولة للتغلب ولو نسبيا على هذه الظاهرة والعمل على تشجيع المبادرات الخاصة للإستثمار في النقل القروي وتحفيز الشباب على إنشاء مقاولات صغرى. وفي هذا طبعا

تطرح مسألة الدعم والتفكير في كيفية التخفيف من الكلفة وفي وضع وابتكار نموذج لسيارة صالحة للتنقل داخل المسالك الوعرة بالعالم القروي فهذه كلها جوانب تهتم بها الوزارة ولهذا لا يمكنني إلاّ أن أجيب عن تساؤلات السيد المستشار المحترم بنعم، أي أنه فعلا نتفق معه على طبيعة المشكل المطروح والكيفية التي طرح بها هذا المشكل وفي نفس الوقت نقول له بأن هناك سياسته ومخطط سوف يرى النور بمساعدة كذلك السادة المستشارين والسادة النواب بصفة عامة.

شكرا السيد الرئيس، والسادة المستشارين المحترمين.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير.

هل هناك تعقيب؟ تفضل.

* المستشار السيد رحو الهيلع :

شكرا للسيد الوزير على تفضلكم بالإجابة على هذا السؤال وعودتمونا الصراحة في أجوبتكم، غير إنما هو القطاع مريض، فالأسبيرين لن تنفع معه، ينطلب الفحص ويتطلب الأشعة والتحاليل، فالنقل المزدوج كذلك إذا زاد فإنه يسير على «الكودرون» حتى هو فلا يسير على المسالك 70% من القرويين يتنقلون فيما نسميه الخطافة ووجودهم ليس صدفة بل جاء ليملاء فراغا كما قلت، ولكن ما هو الحل لهؤلاء الناس؟

ما دام هم موجودين ويقدمون خدمة للمواطنين، فهناك من يمارس هذا العمل لمدة 30 سنة، فرغم أننا نسميه سري فهو ليس سري فهو واضح، لماذا لا ندمجهم ونشوفوا لهم طريقة، أنا في نظري أن الحكومة هي التي خلقت أزمة النقل، لأن مشت جمعت بين مشكل اجتماعي ووسائل النقل. حيث تعطي «الكريمة» ليس للنقل ولكن تعطيها لبعض الناس ليأكلوا بها الخبز. وهذه «الكريمة» لماذا؟ نحن نعرف بعض الفلاحة الذين يريدون أن يزرعوا مطيشة يقومون بهذا وكذلك حتى من يريد أن يقوم بالنقل فليعمل ذلك. يقدم طلبا ويكون هناك دفتر للتحملات ومن أراد أن يقوم بالنقل فمرحبا، يحترم دفتر التحملات وتعطاه الرخصة ولاتكون تلك المسطرة المطولة، تمر من العمالة ومن وزارة الداخلية ووزارة النقل حتى صاحبها إذا أراد متابعتها فهو لا يعرفها أين توجد، فعلى الأقل تكون.. مادام الجماعة القروية عندها مسؤولية ترابها لماذا لاتتكلف هي كذلك ونحدد نسبة على حساب عدد السكان، مثلا جماعة قروية بها 20 ألف من السكان فلها عدد من الطاكسيات وعدد واحد من الطاكسيات التي تسير بالمسالك ويمكن نديروا الجيبات مثلا إذا كان.. أمّا النقل المزدوج ليس حل للمسالك، راه 70% من السكان القرويين كما سبق لي أن قلت تتنقل في هذا النوع من «نقل الخطافة»، ونمشيوا غير للسوق ونشوفوا ذاك اسمحوا لي على ذكر العبارة، ونشوفوا هذاك الكوري ديال البهايم - إنك تجد 2000 أو 3000 بهيمة للنقل، هذا يعني بأن أزمة النقل موجودة وواضحة. وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا.

تعقيب لمعالي الوزير.

* السيد الوزير المكلف العلاقات مع البرلمان :

السيد المستشار، إن الأزمة قائمة وموجودة، بالنسبة للنقل السري، أصل النقل المزدوج انطلق من النقل السري وكما قلت بأنه ولو أنه وقع حل المشكل عن طريق النقل المزدوج ولكن لم تنجح هذه العملية بدليل على أن الإحصائية التي أعطيتها يعني لم يقع استغلال سوى 30% من الرخص معناه أن 70% لم تستغل و 70% التي لم تستغل هي التي تحدث الأزمة.

إن 70%، كما قال السيد النائب، من العالم القروي لاتتنقل في ظروف مناسبة ولهذا مراجعة حتى كيفية توزيع الرخص مطروحة في الوزارة لأن الرخصة يجب أن تعطى لمن يشغلها، لايمكن أن تكون هي تكميل لأجر أو امتياز بدون أن يستعمل بحيث أن هذه من الأمور التي تهتم بها الحكومة، دراسة هذه الرخص وكيفية توزيعها والمقاييس ويمكن لي أن أقول للسيد المستشار حتى الفكرة التي طرحها، هل من جدوى للإبقاء على هذا النوع من الرخص، حتى هذا التساؤل المطروح من الحكومة وسوف ننظر في هل فعلا ضروري أن تبقى الرخص ويكون هناك دفتر التحملات من يستوفي تلك الشروط يمكنه أن يمارس مهنة النقل بحيث أن هذه من الأفكار الرائجة والتي يجب أن نستشير فيها وأحسن ميدان للإستشارة وللنقاش هو كما قلت مجلس المستشارين ومجلس النواب، شكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا.

الآن ننتقل إلى قطاع السياحة وأعطي الكلمة للمستشار السيد عادل المعطي لتقديم تساؤله حول تقوية البنيات التحتية لتشجيع السياحة بالمناطق الجبلية. فليتفضل.

* المستشار السيد عادل المعطي :

شكرا للسيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمين،

الأخت المستشارة المحترمة،

إخواني المستشارين المحترمين،

فسؤالي الموجه إلى السيد وزير السياحة المحترم هو كما يلي :

لايخفى عليكم السيد الوزير الدور الذي تلعبه السياحة في بلادنا من الناحية الإقتصادية والإجتماعية إذ تعتبر عنصرا أساسيا في تحريك الإقتصاد الوطني وفي التنمية الإقتصادية، وإذا كانت الحكومة قد اهتمت بالسياحة في المجال الحضري سواء على مستوى المدن العتيقة أو المدن السياحية فقد أهملت السياحة الجبلية التي يفضلها السائح الأجنبي نظرا للمناخ المتميز ببلادنا والمناظر الطبيعية الخلابة، وانطلاقا من هذا نطرح عليكم السيد الوزير المحترم السؤال الآتي :

هل تنوي وزارتكم الإتجاه نحو سياسة تقوية البنيات التحتية من طرق ومرافق وغيرها في المناطق الجبلية؟

وما هي خطتكم العملية لتشجيع هذا النوع من السياحة وشكرا السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار المحترم.

الآن الكلمة للسيد الوزير.

* السيد حسن الصبار وزير السياحة :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدتان والسادة المستشارون المحترمون،

جوابا على السؤال الشفوي الذي تقدم به السيد المستشار المحترم السيد عادل المعطي حول أهمية السياحة الجبلية بالمغرب.

أريد أن أؤكد على مجلسكم الموقر بأن وزارة السياحة واعية بأهمية السياحة الجبلية والقروية لأولاً تنويع وتوسيع المنتوج السياحي المغربي كما جاء في السؤال الذي طرحه السيد المستشار ووضعت الوزارة ونفذت بمساعدة السلطات الفرنسية ويتعاون مع وزارة الدولة ووزارة الداخلية برنامجا لتنمية السياحة الجبلية الذي امتد خلال الفترة الممتدة من 1983، حتى إلى سنة 1992. وهكذا تمكنت الوزارة بفضل هذا البرنامج الذي امتد على 10 سنوات، تكوين مرافقين جبليين بجماعة «تبانت» بإقليم أزيلال ووصل عددهم اليوم، إلى سنة 1996 إلى مايقارب 300 مرافق جبلي، منهم 50 الذين هم متخصصين في تأطير الرياضات الشتوية كما مكننا هذا البرنامج من توفير ما يقارب 43 مأوى مرحلي مصنف لدى السكان و62 مأوى غير مصنف لدى السكان بطاقة إيوائية يومية التي تصل 2500 سرير يوميا بالإضافة إلى المخابئ "Les Refuges".

ويفضل التجهيزات لهذا النوع من السياحة في أقاليم وارزازات وأزيلال وبني ملال، زاكورة وتارودانت تخصصت العديد من وكالة الأسفار في هذا النوع من السياحة، حيث أنه وصل عددهم اليوم إلى 11 وكالة مقابل واحدة سنة 1987، بالإضافة إلى بعض الوكالات التي تقوم من حين إلى آخر برحلات حسب الطلب.

وهكذا ارتفع عددالسياحر الجبليين من 1500 سنة 1987 إلى 40 ألف سنة 1992، وهذه السنة نقدر عدد السياح الجبليين ب 60 ألف. ومن مميزات هذا النوع من السياحة استفادت السكان القرويين من بيع منترجاتهم الفلاحية والحيوانية واليدوية بالإضافة إلى استعمال وسائل النقل المحلية، وهذا النوع من السياحة اليوم يشغل حوالي 5000 شخص والسلام عليكم.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير.

هناك تعقيب، تفضل.

* المستشارالسيد عادل المعطي :

شكرا للسيد الوزير المحترم على المعطيات، حقيقة هذه المعطيات التي جئتم بها السيد الوزير معطيات حقيقة تبشر بالخير، فحقيقة أن تكوين 300 مرافق يبشر بالخير، لأن هنا نسجل أن الحكومات التي سبقت والحمد لله أنها عملت في هذا المجال وعملت استثمارت مهمة.

فالذي نتمناه أن الحكومة الجديدة تعمل أكثر من ما مضى. فنعرف السيد الوزير أن الآن الأسواق الأوروبية تتجه نحو السياحة الجبلية لأننا نعرف أن الجبال الآن متواجد بها المناطق الخضراء والسهول والوديان وبحيرات وثلوج إلى آخره. كذلك أن المكتب الوطني السياحة، في نظري أن الميزانية التي تخصص له لايعطى منها قسطا أوفر لتمكن من تنمية هذه المناطق. إن المشكل السيد الوزير المحترم هو مشكل الطرقات، مشكل الوقاية، فالسائح الأجنبي الآن، ونحن نعرف كلنا ماتجلبه لنا السياحة من عملة صعبة. فالطرق غير معبدة وغير كافية، فالسائح الأجنبي لما يصل إلى تلك المناطق، لأنه حقيقة حينما نصل إلى أيت محمد مثلا، فحقيقة الإنسان أو السائح الأجنبي سيندهش ويمكن له أن يعود مرات ومرات إلى تلك المناطق. فلابد من أن نوفر له الإغاثة، ولابد من أن نوفر له الطرقات، لأن هذا أهم شيء.

فكذلك نطلب من السيد الوزير المحترم في الحكومة الحالية أن تشجيع المستثمرين وخصوصا الشباب حتى يتمكنوا من خلق مأوي ويمكن لهم يشغلوا في تلك المناطق التي هي مناطق جبلية والتي ربما لاتذهب إلى المدن الحضرية، ولكن إذا خلقنا لهم مناخ للإستثمار يمكن لنا أن نجلب أكبر عدد من السياح ويمكن لبلادنا أن تستفيد أكثر.

فالذي نطلب منكم السيد الوزير، أن تكون ندوة، تقوم بها وزارة السياحة ويستدعى لها جميع الفعاليات لأن المشكل لأن المشكل ليس مشكل وزارة السياحة، السيد الوزير، هو مشكل جميع الوزارات، لأن هناك وزارة التجهيز ووزارة النقل وهناك وزارة السياحة ووكالات الأسفار، فيجب على جميع المتدخلين في هذا القطاع أن يساهموا. ونطلب كذلك من الوزارة أنها تقوم بالإعلام، لأن مشكل الإعلام ليس موجودا في بعض المناطق، لأنه نحن اهتممنا بالمدن العتيقة ونسينا تلك المناطق التي من الممكن أن تجلب لنا أكبر عدد من السياح، وشكرا السيد الوزير.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

* السيد وزير السياحة :

شكرا السيد المستشار، كل ماقلته أنا متفق عليه وما أريد أن أضيفه هو أن نبين أن هذا هو تفكيرنا، فأولا وبخصوص الندوة، فقد كانت، قامت وزارة السياحة هذه سنتين بندوة في مراكش حول السياحة الجبلية. أهمية السياحة الجبلية واضحة، حيث أنها من الناحية الكمية تتضاعف كل خمس سنوات ووثيرتها هي جد مرتفعة.

وسأضيف بعض النقط التي عملت بهم وزارة السياحة وستعمل، وهو أن الوزارة تمشي في هذا السياق، على إنعاش هذا النوع من السياحة وذلك بإصدار كتيبات للتعريف بالسياحة الجبلية وبالمشاركة في الملتقيات الوطنية والدولية التي تهتم بترويج المنتوج السياحي الجبلي، ونظرا لنجاح هذه التجربة فالوزارة ستشرع مستقبلا بتنسيق مع الوزارات المعنية ووكالة تنمية أقاليم الشمال والفعاليات المهنية والمجالس الجماعية والسلطات المحلية لتعميمها إلى مناطق أخرى بالأطلس الكبير والصغير وكذا بجبال الريف، وقامت الوزارة بدراسة بمساعدة السلطات الفرنسية ومساعدة وزارة الداخلية بالدراسة التي مولت من طرف المساعدات الفرنسية وسنقوم، وهذا ما قررناه في اجتماع جهة طنجة تطوان، أن نقوم بندوة لتقديم نتائج هذه الدراسة وسنشرع في تطبيق هذا البرنامج، وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير.

الآن ودائما في قطاع السياحة، الجهود المبذولة لتشجيع القطاع السياحي من طرف المستشار المحترم السيد لحسن أگجكال، فليتفضل.

* المستشار السيد لحسن أگجكال :

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة المستشارة المحترمة،

السادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم، يعتبر قطاع السياحة من القطاعات التي تعتبر في حقيقة الأمر حاضنة الإقتصاد الوطني ورئته الحيوية وذلك بالنظر إلى ماتدره من عملة صعبة وماتشغله من يد عاملة فضلا عن ماتساهم به من نمو اقتصادي مهم.

غير أن هذا القطاع يعيش أزمة خانقة في العديد من المناطق بالمغرب نظرا من جهة لغياب ميكانيزمات التدخل الحكومي ومن جهة أخرى لعدم قيام الجماعات المحلية في المناطق التي ينشط فيها هذا القطاع بدرجة تامة، بالجهود الواجبة للنهوض به والتفكير في السبل الكفيلة بتطويره لكن مايهمنا هنا هو دور الدولة في تفعيل آليات هذا القطاع الذي يعاني الأمرين سواء في المناطق الشرقية أو المناطق الجنوبية حيث يبدو أن المصالح التابعة لهذه الوزارة في راحة تامة، لاتبدل أي جهة في صبر أغوار المشاكل والعراقيل التي تعترض سبل نمو هذا القطاع، فلا وجود لدراسة فعلية وميدانية ولا وجود لبرنامج عمل وأرضية من شأنها التعريف بمعضلة قطاع السياحة بهذه المناطق.

فإذا كانت السياحة تتخذ أشكالا متنوعا من جبلية ومآثر تاريخية ومعارض للصناعة التقليدية، هذه المناطق تزخر بمعطيات طبيعية وتراثية من شأنها جلب السياح والزوار بكثافة إليها ويمكن أن نضرب مثلا لهذه المعطيات بمنطقة أمزدي وأبا ينو والرمال الذهبية للشاطئ الأبيض وغارة بايد يفول، هذه المناطق الموجودة بجهة «گلميم السمارة» إلى جانب الجهات الشرقية ووجدة، علاوة على الأنشطة التجارية التي تخص بالأساس الصناعة التقليدية المحلية والتي تقام لها مناسبات في هذه الجهات من شأنها هي الأخرى إغراء زوار هذه المعارض وتشجيع الصناعة المحلية.

لذلك لابد من مساءلة السيد الوزير المحترم باعتبار الإستثمار الوسيلة الوحيدة لإخراج السياحة من مشكلها، المجهودات المبذولة لتشجيع الإستثمار الفندقي إلى غير ذلك وتفعيل دور مندوبية الوزارة بهذه الجماعة وكذا فروع المكتب الوطني للسياحة، وشكرا السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا معالي الوزير.

* السيد وزير السياحة :

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس المحترم،

السيدتان والسادة المستشارون المحترمون،

جرابا على السؤال الشفوي الذي تقدم به المستشار المحترم السيد لحسن أود التأكيد بأنني أشاطر السيد المستشار الرأي بخصوص الدور الفعال الذي لعبته وستلعبه السياحة في الإقتصاد الوطني ولافائدة في تكرار بعض الأرقام بهذا الشأن.

وأريد أن أذكر مجلسكم الموقر بأن وزارة السياحة على اقتناع تام بأهمية المؤهلات السياحية لمناطقنا الجنوبية بما فيهم كلميم السمارة. حيث تتوفر هذه الجهات على رصيد سياحي متميز، الواحات والقصور والقصبات، والوزارة تعي مدى قيمة هذه المعطيات في تنويع هذا المنتوج السياحي ودورها في التعريف بالتاريخ المغربي وتراثه العمراني والحضاري.

لذا فاستراتيجية الوزارة ترتمز على استغلال هذه المواقع في المدارات السياحية وتمكن كل السياح من الإطلاع عليها وتعد قصبة امتودي نموذجا لذلك. كما تتوفر الوزارة على كل المعطيات والبيانات بشأن المناطق الجنوبية وعلى تصورات واضحة ومحددة بخصوص إمكانيات الإستغلال التدريجي للمؤهلات السياحيةالواسعة لجهة الجنوب، وذلك بناء على دراسات تم إجراؤها لهذه الغاية وأذكر منها المسح الشامل ل 160 موقع سياحي في جميع أنحاء المغرب نجد من ضمنها أكثر من 20 موقع سياحي ممتاز بالجهات الجنوبية وأذكر منها، فونتي، تاغزوت، تيفنيت، سيدي الرباط، سيدي موسى أكلو والشاطئ الأبيض، سيدي وزيغ شواطئ تاكومبا وأوروبرا ومنضر سميت قرب آسا.

ووضعت الوزارة الخطوط العريضة لتهييئ دراسة للتنمية السياحية بالشاطئ الأبيض بإقليم كلميم لتنشأ فيه كمشروع محطة سياحية التي ستفوق قدرتها الإيوائية 20 ألف سرير. كما أعدت الوزارة دراسة عامة حول الحامات بالمغرب من بينها حامة أباينو وقامت كذلك ببناء بعض المآوي السياحية بإقليم آسا الزاگ، وتقوم السلطات والجماعات المحلية والوزارة بتشجيع منتجي الأسفار لتنظيم رحلات لإطعام وإيواء السياح بالخيام.

والوزارة عازمة على الدفع بتشجيع الاستثمار، ولكن هذا يستلزم تعديل ميثاق الإستثمار حيث سنقوم بتقديم الإقتراحات في هذا الشأن.

أمّا بخصوص دور المندوبيات الجهوية فيمكن له أن يعزز تدريجيا وتمشيا مع النمو السياحي الذي سيمكننا من توفيرأهم الوسائل المادية والبشرية التي ستساعد الجهة على القيام بالمهام المنوط بها وذلك تمشيا مع السياسة الجهوية التي تنهجهاحكومة صاحب الجلالة والتي تجعل من الجهة أساس كل تنمية اقتصادية واجتماعية وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير.

التعقيب؟ تفضل.

* المستشار السيد لحسن أگجكال :

أشكر السيد الوزير على إجابته إلاّ أنه لابد من الإشارة إلى أن هناك تقاصي في مندوبية وزارة السياحة بحيث أن هناك في الجهات الجنوبية طبيعة صحراوية وهناك مآثر تاريخية وأغوار تحتاج لدراسات قصد استثمارها، إلاّ أنه لم يكن هناك أي تنسيق بين وزارة السياحة مع الجماعات المحلية. يعني كلما تطلب الجماعات المحلية بدراسات وإنشاء مشاريع أخرى في هذا القطاع، لم تجد أي جواب من وزارة السياحة وشكرا السيد الوزير.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا.

تفضل السيد الوزير.

* السيد وزير السياحة :

لا أريد فقط أن أؤكد للسيد المستشار أن وزارة السياحة على استعداد لتنسق في عملها مع الجماعات المحلية، لأن مشكل السياحة اليوم وخاصة في الجهات هو مشكل الجماعات المحلية، والسلطات المحلية والوزارات بأجمعها، فلا يمكن للوزارة أنها تتكلف بهذا القطاع، ولهذا لما تحدثت على الدراسة التي كانت شاملة على صعيد المغرب والتي ضمت كذلك الجنوب، فالدراسة قاموا بها خبراء وإداريين من الجهة وكذا السلطات المحلية.

والذي أزيد التأكيد عليه وهو أن السؤال الذي طرح وهو دور المكتب الوطني المغربي للسياحة، الذي يتحدد في إنعاش القطاع السياحي المغربي على الصعيد الدولي، وهذا الدور الذي يتعزز بزرع ديناميكية جديدة عن طريق التعامل المباشر مع وكالات الأسفار واستغلال التقنيات ووسائل الإتصال الحديثة. وهنا هذا المكتب بنفسه هوالذي ساهم في دعم بعض المواسيم كموسم الجمل الذي يقام سنويا بكلميم وموسم سيدي إيفني وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير.

الآن ننتقل إلى قطاع الفلاحة بسؤال للمستشار السيد أحمد حجي فليتفضل.. تفضل السيد المعطي.

* المستشار السيد المعطي بنقدور :

شكرا للسيد الرئيس،

أطلب من الرئاسة تأجيل سؤال السيد حجي، فوصلني حاليا أنه اتصل هاتفيا حيث وقع له عطب بالسيارة فلم يتمكن من الحضور فأرجو تأجيل سؤاله إلى حصة مقبلة وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

نطلب من الله أن لا يكون هناك بأس.

هناك سؤال دائما في العالم القروي من طرف السيد محمد قرو ومحمد شطو وقاسم الغزوي وعبد الرحمان أوشن لطرح سؤالهم المشترك حول النهوض بالعالم القروي فليتفضل أحد المستشارين المحترمين.

* السيد المستشار صاحب السؤال :

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

سؤالنا كالتالي إن العالم كثيرا ما يخيم عليه التشاؤم من جراء التقلبات المناخية التي تضرب مباشرة اقتصاده المرتكز على تربية المواشي والفلاحة البورية ويزيد في ذلك سلبا النقص الذي يختص به هذا العالم من البنيات التحتية، فمستقبل العالم القروي بل ظروف حياته اليومية أصبح اليوم متعلقا بما سيتلقاه من برامج تنموية سريعة الفعل مندمجة وتوفر له قوت عيشه اليومي.

فالمسؤولية الملقاة على وزارتكم أي التنمية القروية لجسيمة جدا، لذا فيجب عليكم ابتكار منهجية جديدة وفعالة بالإضافة إلى عملية التنسيق والإنسجام بين تدخلات جميع القطاعات في الميدان، وفي هذا الصباح ومن خلال الأسئلة الشفهية التي عرضت نرى بأن الطرق والمسالك القروية تطرح إشكالية لا بالنسبة للسياحة ولا بالنسبة للنقل ولا بالنسبة للمسائل الإجتماعية.

وسؤالنا اليوم يهتم بجانب واحد نعتبره ركيزة التنمية والإشعاع القروي ألا وهو الطرق والمسالك القروية بما فيها تعبيد وصيانة وفتح طرق جديدة يمكن أن تساهم بشكل فعال في التنمية القروية، واعتبارا للدور الهام الذي تلعبه الطرق والمسالك في التنمية الإقتصادية والإجتماعية كما ذكرت، ما هي السيد الوزير البرامج الخاصة أو الإستثنائية التي تعتزم وزارتكم نهجها في هذا الصدد في إطار النهوض العاجل بالعالم القروي؟

وشكرا السيد الوزير،

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

* السيد سعيد أشباعتو الوزير المنتدب لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري المكلف بالمياه والغابات :

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بالنيابة على السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري أجيب عن هذا السؤال، ووعيا منها بالدورالهام الذي تلعبه الطرق والمسالك القروية في التنمية الإقتصادية والإجتماعية وكذلك دور فك العزلة عن العالم القروي تحرص وزارة الفلاحة والتنمية القروية على التنسيق مع وزارة التجهيز التي هي لها وصاية على هذا الميدان.

ومكن هذا التعاون بين الوزارتين إلى جانب التنسيق مع الجماعات القروية من القيام سنة 1992 بدراسة لحالة الطرق والمسالك بالعالم القروي التي من خلالها تم جرد ماينا هز38800 كلم وأبانت هذه الدراسة على مايلي :

أولا أن 80% من هذه الطرق والمسالك في حالة سيئة.

ثانيا 20% الباقية من الطرق والمسالك تتوفر على إعدادات بسيطة.

وعلى إثر هذه الدراسة تم وضع برنامج وطني لبناء 11220 كلم من الطرق بالعالم القروي على مدى سبع سنوات، أنجز الشطر الأول على مسافة تناهز 2960 كلم مابين 1995 و1997.

والإشارة فإن هذا البرنامج يشمل ما يناهز 2500 كلم بالمناطق الفلاحية، كما تم إدماج دوائر الإستثمار الفلاحي بالمناطق البورية بكل من أقاليم فگيگ واخريبگة ووجدة ومكناس وتيزنيت داخل هذا البرنامج.

ومن جهة أخرى تقوم الوزارة موازاة مع البرنامج الوطني لبناء الطرق بالعالم القروي في إطار عدد من البرامج التنموية بإنجاز مسالك فلاحية.

ففي إطار المشاريع المندمجة بإقليمي سطات وسيدي قاسم توجد الوزارة جاليا 250 كلم من هذه المسالك، وستعمل كذلك الوزارة على فتح ماينا هز 166 كلم في إطار المرحلة الأولى للبرنامج الوطني للري التي تهم توسيع السقي على مساحة تناهز 32 ألف هكتار.

ضف إلى هذا الإتفاقية التي تم إبرامها مابينالوزارة والجماعات المحلية ووزارة التجهيز لبناء المسالك الفلاحية والحوز وكالة ورارزازات لضمان صيانة المسالك المعبدة للدوائر السقوية الكبرى.

وفيما يخص الرؤيا المندمجة الشاملة التي تهدف من خلال القانون (33-94) المتعلق بدوائر الإستثمار سيتمكن من ترسيخ التعاون ما بين مختلف القطاعات لتعبئة الوسائل اللازمة وتوفير المناخ الملائم خاصة فيما يتعلق بتدعيم التجهيزات الأساسية ومنها الطرق والمسالك كما قلتم السيد المستشار، لما لهذه التجهيزات من دعم وتدعيم وتثمين الموارد الفلاحية وكذلك تنمية مندمجة في العالم القروي، وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير.

هناك تعقيب؟ تفضل.

* السيد المستشار صاحب التعقيب :

شكرا السيد الرئيس،

شكرا معالي الوزير على ردكم الذي نعتبره أنه خطوه، سنقول إلى الأمام ولكن لا، يمكن إلى تتبقى لنا في محلها، لأنه حقيقة أن ردكم على السؤال، كنا نحن نرى ما هو التصور المستقبلي لهذا العمل علما منا أن هذه التكلفة الإجمالية لهذه الطرق أو لما تقوم به الوزارة حاليا ولما قامت به، كانت تكلفة جد ثقيلة بحيث أننا نرى في هذه المشاريع كلها التي أقيمت بجميع أقاليم المملكة أن هذه التكلفة للكيلومتر الواحد، أنها تكلفة قوية وكثيرة وربما أنهالاتساير الوكب والسياسة والتطلعات السياسية للنهوض بالعالم القروي والتنمية الحيوية للقطاع الفلاحي، الشيء الذي سيجعلنا أننا لن نواكب.. لأنه المساحة أو قرانا وأريافنا كلها مازالت إلى حد الساعة كما كانت عليه. حقيقة أن هذه المجهودات كلها مبذولة فيما يسمى بالمناطق النافعة، معنى ان مردوديتها الفلاحية كثيرة. هل... ثم أنه في إطار، ثم أنه دائما في الأسئلة نقحم الجماعات المحلية، علما أن هذه الجماعات المحلية ميزانياتها محدودة ومحدودة جدا ولايمكن لها أن تساير أو تساهم ماديا في هذا البناء.

نحن الذي نقترحه معالي الوزير هو أنه نفكروا بالطريقة التي بدأنا بهاالإقلاع الفلاحي في سنة 58، معناه أنه تكون شراكة مابين وزارة التجهيز ووزارة الفلاحة واقتناء الآليات، لأنه عندما نقول أننا سنفتح طريق فإنه يمكننا أن نفتح طريق ب 10 ملايين ولكن الصفقات الآن الحالية تفوق 30 مليون للكيلومتر، ممكن أننا نصاوبوا 6 كيلومتر لو أننا اقتنينا الآليات لفتح هذه المسالك وترميمها أمّا هذه المجهودات كلها حقيقة المبدولة فإننا نرى أنها لن تساير الوقت ونحن على مشارف القرن 21 ومشارف المنافسة بجميع القطاعات الحيوية، سيّما وأنكم تلاحظون معالي الوزير أنه جميع الأسئلة التي سبقتنا وجميع الأسئلة التي سبقتنا وجميع الأسئلة التي ألقيت داخل هذه القبة المحترمة هي أنها دائما العائق الأساسي لكل تنمية سياحية كانت أم جميع المشاكل التي هي مرتبطة بالإقتصاد الوطني نجدها دائما للعائق الأساسي هي الطرق إذن ميزانيتنا معروفة والإمكانيات المادية معروفة يجب أن نخلق أو أن نبدع حاجة أخرى التي يمكننا أننا، ليس - نحن بعدة ضد المقاولات، لا، نعلم الدور الذي تقوم به المقاولات ولكن الأرياف والعالم القروي هو محتاج إلى هذا العمل، إذا كنا بهذه الميزانية وبالمقاولات سنصلح أو نقيم 100 كيلومتر ممكن أننا نصاوبوا 1000 كلم، لو أنهم تم اقتناء الآليات، في إطار مشترك ومندمج مابين وزارة التجهيز، وقد تساهم الجهات أو النقابة بالجهات أوالنقابة بالجماعات المحلية في هذا المشروع الذي سيمكن من فتح العديد من المسالك بتكلفة أقل، وشكرا معالي الوزير.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

* السيد الوزير المنتدب لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري المكلف بالمياه والغابات :

فعلا، أشاطر السيد المستشار في الإقتراح الذي جاء به والذي يعني به أنه يجب أن يكون عمل مشترك ما بين وزارة التجهيز ووزارة الفلاحة والتنمية القروية، وكنظن هناك تجربة في بعض الأقاليم المغربية ولكن الذي أريد أن أؤكد عليه هو أن تدخل القطاعات على جميع مستوى التراب الوطني غير ممكن وللجماعات دور تلعبه فيما يخص حقيقة هذه التجهيزات التي هي تجهيزات أساسية وأولية والذي ممكن الآن أن نتكلم عنه فيما سيأتي هو أن يكون مابين القطاعات والجماعات المحلية تكميل حتى يمكن في إطار اللامركزية والتقليص من الفوارق مابين جهات المملكة ليكون بين القطاعات تكميل للمشاريع التي لم تستطع الجماعات المحلية إنجازها.

إذن يكون تكامل مابين التدخل على مستوى القطاعات والتدخل من الجماعات المحلية وكيفما قلت وأظن أن إطار الجهة إطار مهم الذي يمكن أن يعطي مؤشرات في هذا الإتجاه وفي هذا التدخل الذي هو حقيقة مرغوب فيه ومحمود وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير.

السؤال الموالي يتعلق بالجفاف الذي ضرب المناطق الجنوبية.. تفضل نقطة نظام.

* المستشار السيد محمد طالحا :

شكرا السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

أريد في إطار نقطة نظام أن أسجل وبكل أسف أن هذه الحصةمن الأسئلة الشفوية دخلت في منعطف خطير وتمشي في اتجاه خاطئ، منذ 20 يوما تقريبا صرح أحد الوزراء محترم أن ما يقوم به بعض المستشارين ونواب المعارضة ما هو إلاّ مسرح وأكد ذلك السيد الوزير الناطق الرسمي بإسم الحكومة في الأسبوع الماضي قال بأن ماتقوم به المعارضة هو شيء من السينما. نريد أن نعرف الآن من يقوم بالسينما؟.... لا هذه في الأسئلة.. أريد أن أتمم تدخلي ولك من بعد السيد الرئيس.

بحيث أن أسئلتنا، الأسئلة التي تأتي من الأغلبية التي تأتي من المعارضة أسئلة معقولة. والتي كلف الناس هؤلاء السادة ليطرحوا هذه الأسئلة حتى يسمعوا جوابا مقنعا ويأخذوا معهم حل من هنا، إلاّ أنه الآن نرى أن وزيرين ينوبون عن الحكومة، وإلى كان سنتعامل بالمثل مع الحكومة هكذا فنحن كذلك لن نأتي إلى هنا، لماذا أنا جئت من فگيگ إلى هنا لأنصت لهذه الحصة وأحضرها، هناك 200 مستشار هنا الآن ووزيرين... ولهذا حتى ما نبقاواشي نجيوا، نعطي أسئلتنا لمستشار واحد يطرحها...

* السيد رئيس الجلسة :

نقطة نظام في إطار تسيير الجلسة.. الميكرو.. الميكرو الله يخليك السيد المستشار المحترم... الميكرو، أوقفوا الصوت.

في إطار تسيير الجلسة وليس ردا... السؤال الموالي يتعلق بالجفاف الذي ضرب المناطق الجنوبية المستشارين المحترمين السيدين التامك محمد امبارك ومحمد تضمانت، فليتفضل أحد المستشارين المحترمين.

* المستشار السيد التامك محمد امبارك :

شكرا سيدي الرئيس

السادة الوزراء

أختي إخواني المستشارين المحترمين،

في الحقيقة سؤالي يتعلق بالجفاف الذي ضرب الأقاليم الجنوبية بصفة عامة وإقليم وجهة گلميم السمارة بصفة خاصة، لا يخفى عليكم السيد الوزير أن هذه المنطقة قاست سنين من الجفاف لا على الصعيد المحلي ولا على الصعيد...

لهذا، الجفاف الذي منذ 91 هو الذي ضرب هذا الكسب للتنقل بجميع الجهات، ولا يخفى عليكم الدور الذي تقوم به البادية حتى لاتتراكم وتثقل على المدن، ولكن دور الفلاحة في هذه النقطة قليل، لأن هي في وقت الصيف لاتعتني بإعانة فيما يسمى بالشعير ولا بإعانة في تنقل المياه التي خلقت لهم «ستيرنات» ولكن منعدمة الإصطلاح من جميع.. لا في المازوط ولا في البنوات ولافي الزيوت ولا في جميع المسائل، يعني الذي جاء ليطلب ستيرنا من هذا أسمو «ليكون تنقل المياه يطلبون له... يعني أن هذا السيد يجب أن يتكلف بجميع البنوات ويتكلف بالبطارية ويتكلف بالزيوت ويتكلف بالمازوط، أي يتكلف بجميع المسائل.

وهذه حقيقة المواطنين نقلا على الكسب الذي كان عندهم تقريبا أصبحوا مايسمى «بالشينو إكرشي» يعني ياشيء منه أو يعيش في شيء. مثلا الذي باعه يأكله الآخر. وانتقلوا إلى عدد من المدن ونطالب بأن تعطي وزارة الفلاحة عناية لهؤلاء الكسابة الذي جعلهم حقيقة، يتراكم عليهم ذلك الشيء الخاص بالمغرب الفلاحي في قوة التنقلات وفي طول المسافة ونتمنا وا من الوزارة تعطيهم المياه للفلاحة لأن هي التنمية لكل جهة جهة من المغرب، ولا يخفى عليكم الفقر التي تعاني منه بالخصوص جهة گلميم السمارة.

ونتمنى إن شاء الله ردا في الصواب وشكرا للسيد الوزير.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

* السيد الوزير المنتدب لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري المكلف بالمياه والغابات :

شكرا السيد الرئيس،

فعلا كما في علم الجميع أن اقتصاد الأقاليم الجنوبية المغربية اقتصادها يرتكز أساسيا على تربية المواشي وخاصة تربية الجمال والمعز ثم من ناحية أخرى أن طبيعة المناخ التي تعرفه هذه المناطق يتميز بقلة الموارد المائية الناجمة عن قلة التساقطات ويجعل من الجفاف المنطقة ظاهرة تكتسي صبغة هيكلية.

وعلى هدا الأساس فإن تدخل الوزارة يتم بصفة مستمرة لمعالجة الوضعية من خلال عمليات استعجالية في إطار برنامج إغاثة الماشية أو من خلال برامج لمعالجتها بصفة هيكلية.

فيما يخص التدخل الإستعجالي، أريد، أن أذكر بأن الوزارة تنجز هذا البرنامج وتنفذ هذا البرنامج المستعجل في الأقاليم الجنوبية منذ شتنبر 1997 والمتمثل في تخصيص 35 مليون درهم لإعانة مربي الماشية بالأقاليم الجنوبية ويشمل هذا البرنامج تجمل مصاريف نقل الأعلاف، توفير الماء لتوريد الماشية وإنجاز حملات وقائية ضد الطفيليات والتسممات المعوية.

وفي هذه السنة وبعد تقييم شامل ودقيق للحالة التي تعرفها المملكة وخاصة المناطق الشرقية والجنوبية والأطلس المتوسط أعدت الوزارة برنامجا متكاملا الذي سينفذ خلال هذا الصيف هذا، وهذا البرنامج خصص له غلاف ب 150 مليون درهم وستستفيد المناطق الجنوبية ب 52 إلى 55 مليون درهم ويتم هذا البرنامج في المناطق الجنوبية من خلال أولا توزيع 100 ألف قنطار من الشعير المستورد وسيتم بيعه بثمن 155 درهم، تم توزيع 150 ألف قنطار من الأعلاف المدعمة بنسبة 40% وكذلك سيتحمل هذا البرنامج مصاريف نقل الأعلاف من مكان التزويد إلى مكان الإستعمال، وكذلك سيتم تجهيز وصيانة نقط الماء لترويد الماشية مع تحمل مصاريف تشغيل الشاحنات الصهريجية المخصصة لنقل الماء.

وهناك كذلك في هذا البرنامج، سيمول تنفيذ حملات وقائية ضد الأمراض المعدية والطفيليات الداخلية والخارجية.

هذا فيما يخص التدخلات الإستعجالية، وهنا أريد أن أذكر السيد المستشار المحترم أن هذا تصور عام على مستوى الوزارة ولكن إذا كان هناك خلل فيما يخص التنفيذ أن الوزارة مستعدة لتقوم بتفتيشية وتشوف ما هي الإجراءات التي يجب أن تؤخذ لينفذ هذا البرنامج كما هو منجز على المستوى الوطني يعني على مستوى المركز.

أمّا فيما يخص التدخلات الهيكلية للحد من الآثار السلبية لقلة التساقطات المطرية، هناك عدة إجراءات بما فيها تطوير قطاع السقي الصغير والمتوسط، والكل يعرف الدور الذي يلعبه هذا السقي الصغير والمتوسط وأنجز تقريبا في المناطق الجنوبية ما يناهز 6400 هكتار من السقي الصغير والمتوسط وكذلك عملت برامج صغيرة فيما يخص تقوية شبكة نقط الماء الخاصة بتوريد الماشية بأقاليمي كلميم وأسا الزاگ مابين 93 و 98 حيث تم تمويل مشروع من طرف وزارة الفلاحة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية تقريبا تم من خلاله تجهيز 30 نقطة ماء، 15 مطفية و10 آبار وإعداد تقريبا 3 هكتارات، وهذا البرنامج كله تطلب ماينا هز 5.056.000 درهم.

كما تم كذلك القيام بجرد نقط الماء والموارد الرعوية وكذلك تحسيس المستفيدين من أجل تكوين جمعيات لتدبير وصيانة شبكة الماء.

أمّا فيما يخص النقطة الأخرى التي جاءت في سؤال السيد المستشار، يعني في السؤال كما جاء كتابيا والتي تتعلق بمديونية الفلاحين، فإن الصندوق الوطني للقرض الفلاحي على استعداد سواء على الصعيد المركزي أو الصعيد الجهوي لدراسة حالة كل زبون على حدى الذي يثبت فيها أنه اضطر من طرف ظروف خارجية وخارجة عن إرادته حقيقة في إطار التوازن المالي لهذا الصندوق. وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير.

السيد المستشار المحترم.

* المستشار السيد التامك محمد أمبارك :

... النقط المهمة كما يعرف الجميع، كما أشرتم، بأن المناطق الجنوبية 2/3 من اقتصادها هو من البادية، ولكن كان في الزمان الماضي لها انطلاقة بدون حدود واليوم أصبحت الإنطلاقة محبوسة، ومعروف ما هي الأسباب كذلك، والمنطقة جافة جدا، ولما يمون قد جاء الصيف، تقريبا تبتعد جميع المراعي الموجودة في الأقاليم الأخرى، ولهذا لابد من التدعيم، في حالة الماء المنقول بالصهاريج، ولا بد من الإغاثة بالعلف في الوقت المناسب، الأ مر الوقت المناسب لها فلا داعي لدعمها.

وأعطي على سبيل المثال أناس صبروا بالمنطقة الجافة وإلي حد الآن وبعد ماطلبنا العلف والدعم الذي جاء من أكادير، وجدنا أن هناك فارق مابين السوق ومابين ذلك الدعم الذي يأتي، يعني الدعم اللي كيجي غالي من ذاك الشيء الموجود في السوق، هذا شاهدناه، لأننا نحن بصفتنا نمثل الفلاحة في هذه المنطقة وبعدما شعرنا وطلبنا من أصحاب البادية أن ينقلوا هذاك الذي حقيقة وصل إلى أكادير ولكننا وجدناه أغلى بكثير من ذلك الموجود بالسوق. فلهذا الذي نطلبه هو أن تتدخل الوزارة في هذه النقطة.

فعلا في أول السنة وصلت المادة ولو كانت قليلة، وصلت إلى المواطنين واستبشروا خيرا، ولكن هناك صعوبات في هذه الحالة هذه، لانه نقل الماء ولا في الشعير الذي هو قليل ونطلب من الوزارة أن تتدخل حتى لاتترك هؤلاء المواطنين عرضة باش يلجأو للمدن وأصبحوا عرضه أكثر من عؤلاء المتواجدين عندنا في المدن، نحن نتخلى عن الإستفادة، بحيث تستفيد الدولة من هذه المناطق في عدة مسائل، فهي تستورد منها اللحوم والألبان وتستورد منها الصوف وعدة مسائل أخرى.

إذن هؤلاء المواطنين يجب حمايتهم خاصة وأن كل منهم يتحمل مسؤولية عائلة تتكون من 15 و 20 فردا. لذا يجب أن نحمي هؤلاء الأشخاص بالصفة التي يجب أن يحموا بها ونحميهم في أقرب وقت، لا أن أنتركهم حتى يلحق بهم الضياع ثم نقول لهم سنحميكم، وعدد منهم كما قلنا له قرض ويتمنى أن يؤديه ولكن إذا استطاع ذلك، ونتمنى أن تعود تلك الجدولة، وليس الجدولة لأنها لن تغيث الفلاحة ولكن نحن في انتظار بشائر تأخذ بعين الت الإعتبار إذا دفعنا بالمواطن يرد لنا القرض الأصلي فقط ولايكون عرضة، إذن فمن لايجد لايجد لاماء لاعلفولو يهدد بالحبس فإنه لن يعيد القرض ونتمنى بأن تفكر الوزارة في حل عادل وشكرا لكم والسلام عليكم.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

* السيد الوزير المنتدب لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري المكلف بالمياه والغابات :

شكرا السيد الرئيس،

أريد فقط أن أقول للسيد المستشار المحترم أن في جوابي قد أدليت بمسألتين، أولا هناك برنامج عادي لحماية القطيع في الأقاليم الجنوبية تم هناك برنامج لهذه الأقاليم يدخل في البرنامج الوطني الذي سيتم تنفيذ الآن في المناطق الشرقية والآن سيصل للمناطق الجنوبية.

أمّا فيما يخص الشعير أنا أظن أن الشعير معروف ثمنه والآن الشعير المحلي مابين 240 درهم و250 درهم والمستورد مابين 190 أو 200 درهم والذي سيعطي الآن في إطار الدعم هي 155 درهم هنا نجد 35 درهم من الفرق وأظن أن هذا حقيقة هو لدعم مهم، وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير.

الآن السؤال الموالي، الحد من ظاهرة الهجرة القروية هو موضوع السؤال الذي تقدم به المستشار المحترم السيد بلحاج الدرمومي.

* المستشار السيد الدرمومي بلحاج :

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارين،

السيد الوزير، الموضوع الذي وضعته حقيقة كان يجب أن نوجهه إلي السيد الوزير الأول ولكن بما أن وزارة الفلاحة التي هي في الحقيقة أرضية هذه العملية والتي يمكنها أن ترأس سياسة شمولية ليست في الفلاحة فقط بل شمولية حتى يتمكن مواطنو القرى والبوادي والجبال من الإستقرار ويجدون العمل والأنشطة ويبقون محافظين ذلك الطابع الحضاري والذي يفتخر به المغرب.

هذه 25 سنة أو 30 سنة ونحن نطرح هذا الموضوع، مرة يأتون فيقولون تنمية العالم القروي، الآن الإخوان كلنا متفقين، لا اليسار ولا اليمين ولا الوسط على أن هذا الموضوع هو موضوع وطني، لازم علينا أن نتجند له ولازم علينا أن نعطيه أهمية بالغة ونعمل له سياسة واضحة واستراتيجيتها معروفة مبنية، كما قلت على الحضارة الوطنية بالبوادي التي ذكرت، لأنه كل حضارة، وكل إقليم له حضارته وكل جهة لها حضارتها وعندها معطياتها وعندها معانيه.

ولهذا، كل مرة نطرح هذا السؤال وننتظر أنه سيأتي مثلا الوزيرالأول أو وزير، الاقتصاد أو وزيرالفلاحة في داخل البرلمان أو في ندوة مهمة ويقول لنا بأنه الحكومة، هاكيف ترى تنمية العالم القروي أو توقف الهجرة، فليس أن توقفها مطلقة ولكن كيفما كان الحل سوف تخفف منها.

ويقول لنا هاكيف ستكون، هاكيف ستكون الطرق، واشحال من الطرق، ها البناء، ها الماء الصالح للشرب، الماء للسقي، التعليم، التكوين المهني.

أهم شيء التعليم، فالتعليم اليوم أصبح مشكلا في المغرب، تتعرفوا بأن وهذا مشكل كبير ويجب أن نعود إلى التكوين المهني. ولهذا نريد السيد الوزير، نحن دائما نطرح مشكلة تنمية العالم القروي أو أثمنة الحبوب أو.. كل هذا يدخل في هذه السياسة والذي نطلبه منكم وأنتم تعدون الآن مشروع الميزانية وستقدمونه لنا في هذه الأيام المقبلة ولو نعرف منه بعض الشيء.

الصناعة التقليدية مثلا مادام السيد وزير الصناعة التقليدية المسؤول عن القطاع موجود، فهي تلعب دورا مهما ولكن في البادية ليست معروفة وطلبنا كثيرا حتى تعبنا، فها «لبنود» تيعطي، هناك عدة جمعيات دولية أو غيرحكومية،ها هذه، تتعطي الكثير من التشجيعات، وتساعد وتمد على النهوض بهذه الأعمال ولكن مع الأسف البادية أو القرى لاترى هذا تماما، ولهذا يجب، يجازيكم، اليوم.. وإلا فإنه حتى المدن لن تبقى، هل الرباط مازال كما كان؟ هل فاس باقية كما كانت، وهل مكناس بقيت كما كانت؟ وهل الدار البيضاء مازال كما كان وهل مراكش مازالت كما كانت. وهل الصويرة..؟ لأنه هذه المدن العتيقة ستندثر.

لهذا اليوم قد دق جرس الخطر لننظر في هذا المشكل، كما سيدنا نصره الله، وأنا أتذكر أن 30 سنة هذه وهو يتكلم عن هذا المشكل كما تكلم على التكوين المهني وكما تكلم على المهندسين المعماريين وكما تحدث عن... فلهذا نحن الذين يجب أن نعملوا وشكرا لكم.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار.

السيد الوزير.

* السيد الوزير المنتدب لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري المكلف بالمياه والغابات :

شكرا السيد المستشار،

كنت أود أن أجيبك كتابيا ولكن الآن لما تدخلت بصفة تلقائية فأنا كذلك سأحاول أن أجيبك بنفس المنهج.

أولا أظن أن المدن المغربية ولله الحمد عاشت في انسجام مع محيطها القروي ولم يكن أبدا خطيرا على أية مدينة انطلاقا من العالم القروي، هناك انسجام وهناك تبادل لا في السلع ولا في الخدمات، وهذا شيء حقيقة مهم في بلادنا.

فيما يخص الهجرة القروية، أظن أنه شيء طبيعي وهي مرتبطة بالنمو الإقتصادي والإجتماعي إلى حد تكون فيه قدرات الإستيعاب والشغل في المدن لايتحملان هذه الهجرة القروية فهناك فقط يقع خلل.

وأنا أظن فعلا، كجميع المنتخبين والمسؤولين أن العالم القروي له مكانة مهمة عند السادة المنتخبين وللوزراء وخاصة هذه الحكومة والدليل على هذا ما جاء في التصريح الحكومي الذي أدلى به السيد الوزير الأول السيد عبد الرحمان اليوسفي. ولكن الإشكالية التي تطرح هي إشكالية تمويل وتحديد الأولويات، هناك أولويات حقيقة لتنمية العالم القروي وتدخل في برنامج الحكومة وترد في مشروع الميزانية ولكن أنا أظن أن حقيقة، فك إشكالية الهجرة القروية تتطلب عملا تراكميا على المدى المتوسط والبعيد، والمهم على ما أظن هو حقيقة يجب أن يراعى في هذا النسيج للعالم القروي من أجل خلق أنشطة أخرى من غير الأنشطة الفلاحية وكذلك للقيام ببعض التجهيزات الأساسية وخاصة في الخدمات العمومية وأظن أن هذا ماترغب الحكومة القيام به ونطلب من الله إن شاء الله للتوفيق وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير.

* المستشار السيد الدرموني بلحاج :

السيد الوزير،

ربما الأطروحة التي تقول أنه في تنمية الإقتصاد العالم القروي يسير نحو الذهاب إلى المدن، هذه تكون عندما لا تكون هناك سياسة متوازنة ومدروسة، لم تقع في المانيا مثلا، في ألمانيا، المدن كلها بقيت آخذة لذلك الطابع التي كانت عليه ولو.. ووقعت في فرنسا، لأنه في فرنسا الكل لجأ إلى باريس مثلا، ولكن هاهم اليوم يؤدون ثمنا غاليا على باريس، ووقعت في لندن ما كان.. اليوم نحن عندنا هذه التجربة وعندنا هذه الدروس من هذه الدول التي كنا نتعامل معها كان يجب أن لا نترك العالم القروي هكذا.

أقول بأنه وأنا على يقين وعشت في.. بأنه المدن العتيقة وأسمح لي، الهجرة القروية أوقعت بها مصاعب لأنه لم يبق لها طابعها، ولهذا المعمار المغربي الأصيلي في الحقيقة كان مهدد في هذا الميدان، لهذا أنا في نظري لا أقول أن هناك فرق بين البادية والمدن بل بالعكس سعادة المدن يبدأ من البادية، ولهذا اليوم الذي ستفرغ فيه البادية ماذا سيبقى لهم.. وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا.

* السيد الوزير المنتدب لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري المكلف بالمياه والغابات :

السيد المستشار، أنا عندما أقول أنه حقيقة يجب أن نفكرفي التكوين ولكن في المنظور والتصورالماكرو اقتصادي، يعني في البلدان كلها تاريخيا هوكي يتحمل الإقتصاد تلك الهجرة القروية يجب أن نصل إلى حد أننا نرفعوا من الناتج الداخلي الخام للقطاعات الإقتصادية العصرية والتي هي داخل المدن ويتقلص شيء ما نسبيا ويتقلص التدخل في الناتج الداخلي الخام للفلاحة كقطاع.

وبصفة أخرى هوأنه يجب أن نصل إلى حد أن الإقتصاد الحضاري والقطاعي للصناعة يستطيع تحمل التجهيزات الأساسية في العالم القروي، هذا هوالتصور ليس أننا نقلص من دور العالم القروي، لا، يجب أن نزيد في دورالعالم القروي ولكن يجب أن يكون الإقتصاد المكمل لأقتصاد العالم القروي، قادر على تحمل للهجرة القروية أن لها مجالات أخرى. وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير.

السؤال الموالي يتعلق بالشمندرالسكري للمستشارين المحترمين السيدين عبد العزيز القريعة وعمر مكدر، فليتفضل.

* السيد المستشار صاحب السؤال :

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدة المستشارة والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، لاشك أنكم أنكم تعلمون بأن معامل السكر المعالجة لمادة الشمندر تعيش مشكلة كبيرة تتمثل في عزوف الفلاحين عن زراعة هذه المادة وخاصة في الغرب واللوكس ممّا أدى بشكل واضح

إلى تقليص المساحات الأرضية المخصصة لهذه الزراعة وبالتالي إلى انعكاسات سلبية على حسن سير هذه المعامل ناهيك الخصتص الذي يلاحظ في إنتاج مادة السكر وأثر ذلك على الإقتصاد الوطني.

واعتبارا لكوننا على أبواب نهاية جني المحاصيل بالمساحات الضئيلةمن هذه المادة التي ولاشك تولونها، السيد الوزير، عناية خاصة نسأل سيادتكم.

هل فكرت وزارتكم في حلول بديلة تهم طريقة التعامل مع الفلاح من خلال الإهتمامات الجدية بمنتوجها؟

فهل لديكم السيد الوزير اقتراحات عملية تتعلق بتقرير أثمنة مرجعية على غرار ماقامت به وزارتكم بشأن تسويق وبيع الحبوب يمكن أن تكون حافزا لإعادة الإعتبار لزراعة هذه المادة وخاصة وأن الإقتصاد الوطني في أمس الحاجة إليها؟ وشكرا السيد الوزير.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

* السيد الوزير المنتدب لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري المكلف بالمياه والغابات :

شكرا للسيد المستشار،

فعلا عرفت زراعة الشمندر السكري خلال الموسم الحالي تراجع من حيث المساحات المزروعة، وهم هذا التراجع على الخصوص منطقتي الغرب واللوكوس، بحيث لم تتعد المساحات المزروعة في هذه السنة 10800 هكتار، وكانت تكون في السنوات العادية مابين 27000 و 28000 هكتار التي كانت تزرع في هذين الإقليمين .

أمّا فيما يخص أسباب عزوف الفلاحين عن زراعة الشمندر فيمكن أن نلخصها في سببين اثنين، أولا العامل المناخي لأن تساقطات الأمطار هذه السنة لم تكن ملائمة مع زراعة هذا الصنف من الزراعات وهذا هو العامل الأول، يعني جاءت الشتاء في وقت لم تفسح فيه مجال للناس للحرث، ثم من بعد عندما أراد الناس الشتاء لم تأت وهذا قدر الله.

تم هناك عامل آخر وهذا راجع إلى العلاقات المتواجدة مابين المنتجين لقصب السكر ومعامل السكر التي لا يجب ذكرها هنا وهي حقيقة علاقات التي يعرفها المهنيين وتتعرفوها السيد المستشار.

رغم ذلك فالإنتاج المرتقب لهذه السنة، فمن المتوقع إن شاء الله أن يصل الإنتاج خلال هذا الموسم الحالي إلى 2.000.570 طن أي بإنتاجية تناهز 51,4 للهكتار، وتفوق هذه الإنتاجية مستوى الموسم الفارط أي 42 طن للهكتار ومعدل الفترة الممتدة من 93 إلى 97 هو 48 طن للهكتار.

وعلى عكس مناطق الغرب واللوكوس التي هي عرفت تراجع فيما يخص الإنتاج فإن المناطق الأخرى والحمد لله، أي تادلة وبكالة وملوية ستحقق إنتاجاها ما من الشمندر وسيمكن من استعمال طاقة التحويلية لمعامل السكر متوالية بنسبة تقريبا 90%، 100% و115%.

ما هي الإجراءات التي تتخدها الوزارة نظرا لأهمية هذا القطاع وظروف توفير السكر الذي هو مادة أساسية في استهلاك المواطن المغربي عمدت الوزارة على عمل تحسين فعالية هذا القطاع والبحث عن الحلول الملائمة لحل مشكل التراجع فيما يخص حقيقة زراعة هذه المادة هذه وخاصة في منطقتي اللوكوس والغرب.

وقامت الوزارة في هذا الإطار بتنسيق مع مختلف المتدخلين في هذا القطاع وخاصة المهنيين منهم بدراسة ووضع مخطط لإعادة هيكلة سلسلة الشمندر السكري، وفي هذا الإتجاه هذا كلفت الوزارة لجن متخصصة بما فيها أساسيا اللجن الجهوية، التي هي حقيقة جهوية بالنسبة للمناطق التي هي تنتج هذه المادة والآن هذه اللجن تدرس هذه المشاكل وإن شاء الله فيما قريب ستضع مخطط لإعادة وهيكلة هذه السلسلة لإنتاج السكر باستعمال الشمندر.

أمّا فيما يخص الأثمنة وهذا جانب مهم، فيما يتعلق بأثمنة النباتات السكرية فقد تم تحريرها منذ سنة 1996 وأصبحت محل تفاوض حر ومباشر بين ممثلي الجمعيات والمنتجين ومعامل السكر والإشارة فإن الفلاحة إذن أصبحوا أحرار في مزاولة وزراعة مادة الشمندر. ولكن الوزارة بما أنها وصية تقنيا على هذا القطاع ستعمل جميع الجهود لتجمع مابين الطرفين قصد تسخير جميع الوسائل الكفيلة للنهوض بقطاعّ السكر في إطار تشاركي، وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير.

السيد المستشار.

* السيد المستشار صاحب التعقيب :

شكرا السيد الوزير،

فما بين.. نشكر كم على العرامل التي أدت كي الزراعة في الغرب واللوكوس من الشمندر هي التي أدت إلى نقصات هذه الزراعة ولكن هناك عوامل أخرى التي تعرفها معامل. فالعامل الأول هو عدم التقة مابين المعامل ومابين المنتجين، والمشاكل الموجود والذي نعيشه هذه السنة في معمل سيدي سليمان هو مشكل النقل، فالفلاح يجب أن يبحث الجرار والرومورك التي تنقل له إنتاجه إلى المعمل. ويمكن أنه حتى يبحث عن الرومورك والجرار التي ستنقل له إنتاجه، يمكن لهذا أن

يستغرق يوم أو يستغرق 4 أيام، وفي هذه المدة الشمندر ينقص من حلاوته، لذلك فالفلاح يتقاضى ثمنا ضعيفا وإلى كنا هذه السنة في الغرب زرعنا 10.800 هكتار فإن السنة المقبلة لن نصلها لأن الفلاح لم تعد هذه الزراعة مربحة بالنسبة له.

أمّا فيما يخص تحرير الأثمان، فأنا متفق معكم السيد الوزير منذ سنة 96 تحرر ثمن الشمندر السكري ولكن فالمنتجين يجب أن يدخلوا في حوار مع المعامل، فالمنتجين من يمثلهم، تمثلهم الجمعية والجمعية عندنا نحن دورها منعدم في هذا الإطار، فنرى أن المعامل تقوم بما تريد والفلاح هو الذي يضيع.

بالنسبة للتعامل مع الفلاح، فالسيد الوزير الفلاح عندما يريد الدخول إلى المعمل إمّا يتخلص أو يجيب البولب "Pulbe" ديالو، فتيكون بحال إلى داخل.. أو يلزمه «ڤيزا» ترخيص ليدخل دولة وليس إلى معمل، وشكرا السيد الوزير.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

* السيد الوزير المنتدب لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري المكلف بالمياه والغابات :

شكرا للسيد المستشار المحترم،

أنا أظن أن هناك فعلا مشاكل، ولكن في إطار العلاقات الحرة مابين المنتجين للشمندر ومعامل السكر والمسؤولين على هذه المعامل والذين هم ملزمين بالمردودية ويلاحظون أن هناك عزوف الناس الذين يزرعون الشمندر. أن أظن أنه لامحالة بأن يصل هؤلاء الناس إلى حل، لأن تلك المعامل ملزمة مردودية، وإذا لم يتعاملوا مع منتجي الشمندر فمع من سيتعاملون.

إذن هناك منطق الذي سيعمل على أن حقيقة المسؤولين سيتفهمون وسيصلون إلى حل مع الناس وإلاّ سيكون مرة أخرى عزوف أكبر ممّا هو عليه الآن شكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير.

الآن ننتقل إلى سؤال حول االسماح للبياطرة التابعين لوزارة الفلاحة بالتدخل لعلاج الماشية للمستشار المحترم السيد العربي سديد فليتفضل.

* المستشار السيد العربي سديد :

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

يمثل قطاع الماشية أحد القطاعات الأساسية التي يراهن الجميع على مساهمتها الفعالة في تنمية البلاد وتحسين دخل الفلاح والكساب على وجه التحديد وخاصة بجهة سوس ماسة درعة، غيرأن هذا القطاع يعيش كما يعرف الجميع مجموعة من المشاكل والمتاعب تحول دون تحقيق الغايات المذكورة.

ليس الهدف السيد الوزير، من سؤالي التطرق إلى جميع هذه المشاكل أو أهمها لأن الجميع يعرفها ولأن الوقت لا يسمح لي بذلك ولكن أريد أن أركز على مشكلة الطب البيطري المنظم بالظهير الشريف الصادر في 25 دجنبر 1980، والذي يحدد شروط وممارسة هذا النوع من الطب بصفة حرة.

والواقع السيد الوزيرأن تنفيذ هذا القانون أفرز مجموعة من المشاكل والمتاعب للكساب منها منها أولا، إن تعامل الكسابين والفلاحين مع الأطباء الخواص يتطلب مصاريف باهضة منها مثلا التنقل الفحص والأدوية، وهو ما أثقل كاهل الكساب بل استعصى على الكثير منهم الإستفادة من خدمات الأطباء الخواص وهو ما أدى بهم في بعض الحالات إلى فقذان بعض مواشيهم وأبقارهم لنفس السبب.

ثانيا، أن هذا القانون المذكور لم ينص على ضرورة أن يمارس الأطباء الخواص مهنتهم جنبا إلى جنب مع أطباء الدولة وهو ما جعل الأطباء الخواص في بعض المناطق يمنعون زملاءهم في القطاع العام من ذلك، علما أن لدى الدولة عدد كبير من الأطباء وهو ماله انعكاسات سلبية على الفلاحين والكسابين الصغار، ذلك أن القانون المذكورلم ينص على ضرورة إحداث مداومة في عمل الأطباء الخواص، ففي كثير من الأحيان يحتاج كساب بصفة مستعجلة إلى الطبيب في غير أوقات أو أيام العمل الرسمية فلا يجده ونتيجة لذلك يفقد ماشيته.

والسؤال معالي الوزير هو ماذا أعدت وزارتكم لمواجهة هذه المشكلة، وشكرا السيد الوزير.

* السيد رئيس الجلسة :

الكلمة للسيد الوزير.

* السيد الوزير المنتدب لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري المكلف بالمياه والغابات :

شكرا السيد الرئيس،

السيد المستشار،

أريد في البداية أن أذكر بأن الدولة وقصد توسيع التأطير الصحي للقطيع الوطني نهجت منذ أوائل الثمانينات سياسة ترمي إلى تفويت بعض الخدمات من القطاع البيطري العمومي إلى القطاع الخاص البيطري، وتم تحديد المهام المرتبطة بالصحة الحيوانية وكذلك المهام المسندة للمصالح البيطرية العمومية في هيكلة مركزية وهيكلة مرتبطة بالمصالح الخارجية.

وفيما يخص القطاع البيطري العمرمي من مهامه المراقبة الصحية وتطبيق القوانين والتشريعات المتعلقة بالشرطة الصحية، وهذا على صعيد الموانئ والمطارات والطرق خاصة فيما يخص الحيوانات المستوردة، ثم هناك مهمة أخرى هي التدخلات في مجال الأمراض المعدية وكذلك العمليات الوقائية في مجال الأمراض ذات الإنعكاسات الإقتصادية وهناك كذلك مراقبة المواد الحيوانية أوذات أصل حيواني وبالنسبة للمناطق التي لايتواجد بها أطباء بيطريين خواص فهنا تقوم المصلحة العمومية للوزارة بهذه الخدمات حقيقة دائما في نفس الإتجاه ومن أجل تنفيد نفس الهدف ألا وهو إعطاء تغطية صحية للقطيع الوطني.

ولكن فيما يخص سؤالكم وجوهره هو لماذا لايتم إشراك البيطريين الخواص في مجال التغطية الصحية والمهام التي هي منوطة بالقطاع العام، هذا القانون الذي نتحدث عنه السيد المستشار حدد المهمة مابين القطاع العام والقطاع الخاص ولكن يتم كذلك إشراك البيطريين الخواص في الحملات الوقائية ضد الأمراض المعدية وكذلك الحماية والتدخل أثناء وجود أمراض معدية والذي هو، الآن غير مسموح به هو أن الدولة تأخذ على عاتقها تدخل البياطرة الخواص فيما يخص الأمراض العادية واليومية للحيوانات. وهذا أظن أنه تطلبون أنه تعطى تغطية صحية للماشية كيفما كان نوع الأمراض - وكثافة الأمراض التي هي يومية وعادية وتكون على عاتق الدولة أنا أظن بأن هذا اليوم غير ممكن.

فيما يخص المداومة أنا أظن أنه شيء معقول وهذا يمكن أن نطلب من المصالح الجهوية أنها تتصل بالبياطرة الخواص كي ينظموا هذه المداومة لأن حقيقة هي في مصلحة مربي الماشية وهو شيء معقول. الذي نكلف به المهنيين وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير.

أرجو من السيد المستشار المحترم أن يلخص لأن الوقت ضاع في البداية.

* السيد المستشار صاحب التعقيب :

شكرا السيد الرئيس،

سيدي الوزير أشكركم على الرد وعلى جوابكم ولكن السيد الوزير تعرفون بأن بالنسبة للأطباء الخواص في عدد من المناطق قليلون وعدة المناطق لاتغطى بالأطباء الخواص وهناك بعض المناطق التي من الممكن أن يكون فيهم أكثر من طبيب واحد.

لذا نقترح نحن أو نطلب من سيادتكم أنه السماح للأطباء الخواص على الأقل للتدخل في جميع المناطق وليس أن تكون له منطقة خاصة به، ليتدخل حتى في مناطق أخرى.

وهناك بعض.. ونرى ضرورة إذكاء باب المنافسة الشريفة بين الأطباء البياطرة في جميع المناطق كما هو معمول في المهن الأخرى.

وشكرا السيد الوزير.

* السيد رئيس الجلسة :

الكلمة للسيد الوزير.

* السيد الوزير المنتدب لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري المكلف بالمياه والغابات :

شكرا للسيد المستشار،

أنا أظن بأن معالجة هذا الأمر مرتبط بنقابة البيطرين الخواص وهم الذين سيتفقون بينهم كيف سينظمون أعمالهم، إذا كان هما متفقين كي يسمحوا لأفراد منهم أنهم يتدخلوا في جهات أخرى أنا أظن ليس هناك أي مشكل، هذا مشكل نقابة البيطريين.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير.

الآن الكلمة لأحد المستشارين المحترمين السيد محمد بلعباس حسون ومحمد بن الشايب في طرح سؤالهما المشترك والمتعلق باستمرارية الصندوق الوطني للقرض الفلاحي في التعامل بفوائد غير مشجعة، فليتفضل أحد المستشارين المحترمين لإلقاء سؤالهما.

* المستشار السيد محمد بلعباس حسون :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

مضمون السؤال الذي وضعته والأخ السيد محمد بن الشايب باسم الفريق الإستقلالي يتضمن في محتواه ومضمونه التركيز على ثلاث مشاكل معوقة لإنعاش التعامل مع الصندوق الوطني للقرض الفلاحي على مستوى عامة الفلاحين المشكل الأول يخص ارتفاع نسبة الفوائد وغلاء الخدمات سواء ارتبطت بمصاريف الملف أو بوضع الرهن ورفعه لدى المحافظات العقارية، المشكل الثاني عدم استحضار العنصر الإرادي لدى المتعامل مع الصندوق ومايخرج عن الإرادة غداة استرجاع المستحقات بفوائدها.

العنصر الثالث أو المشكل الثالث عدم استحضار أن المحيط الزراعي بكل مكوناته يتميز بالمخاطرة ممّا يغيب عنصر التضامن حينما يدعو داعيه وحالما يرتبط الأمر بالأمن الغذائي.

ولذلك السيد الوزير، فإنه ليس من المستغرب أن الصندوق الوطني للقرض الفلاحي لحد الساعة يستمر في سباته وصمته المطبق في عدم الكشف عن تفاعله مع مستجدات التنمية الفلاحية وضرورة التدخل المجدي في عملية في الوسط القروي، لحد الآن لم يقم باتخاذ أية مبادرة ولوممائلة لما اتخذته مجموعة من الأبناك في مضمار التخفيض من سعر الفائدة في غير النشاط الفلاحي، وكأن للصندوق الوطني للقرض الفلاحي لايعي أن تفعيل الإقتصاد الوطني وتنشيط أدواته يمر عبر تحسين الإنتاج الفلاحي والمضي في تطوير الإنتاجية ودعمها وإيفاء الوسط القروي حقه في النماء لمواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية.

ومن باب التذكير السيد الوزير فإن مؤسسات بنكية خفضت من نسبة فوائدها على القروض الطويلة الأمد والمتوسطة مابين 8,10 و 8,70 بينما يستمر القرض الفلاحي في التعامل بفوائد تتجاوز حدود طاقة الفلاحين ومثقلة لكواهلهم ولاربما يمارس ذلك دون أن يستحضرأن يستحضر في المجال الفلاحي ليس مربحا دائما وتكتنفه مخاطر ظرفية وهيكلية بل إن الصندوق الوطني للقرض الفلاحي لايتقيد كذلك حتى بمقتضيات الظهير المنظم للمؤسسة والمحدد للفوائد فيما نعلم ب 6% فما دون.

لذلك السيد الوزير نسائلكم عن الإجراءات العاجلة التي سيتخذها الصندوق الوطني للقرض الفلاحي في مضمار تخفيض فوائده؟ ومتى ستتم كذلك المراجعة المزمع القيام بها بالنسبة للظهير المؤسس للصندوق، وفي الوقت الذي يمكن أن تتم وهناك المذاكرة حولها، هل هناك نية لاستدعاء جميع الأطراف للمساهمة في استقراء المراجعة وإغنائها وتحديد مناطق تدخلات الصندوق عن طريق النقاش وشكرا السيد الوزير.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

* السيد الوزير المنتدب لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري المكلف بالمياه والغابات :

شكرا السيد المستشار المحترم،

فيما يتعلق بالتخفيض من أسعار الفائدة الصندوق الوطني للقرض الفلاحي وعلى غرار الأبناك والمؤسسات المالية الأخرى أعلن فعلا على التخفيض من أسعار الفائدة التي يطبقها بحيث أصبحت الأسعار الأساسية منذ فاتح يونيو 1998 على الشكل التالي وأقول الأسعار الأساسية لا أناقش هامش المخاطر.

القروض القصيرة الأمد نزلت من 9,25 إلى 8,25، القروض الطويلة الأمد من 10,25 إلى 9,25 قروض التصدير من 8 إلى 7,50، قروض إعادة الهيكلة الآن في مستوى 8,10، الإضافة إلى هذه الموارد المالية أو الخدمات المالية، تم إغناء مجموعة الخدمات التي تقدمها المؤسسة لزبنائها عن طريقة إضافة نوع آخر من القروض الذي يسمى القرض الأخظر وهو قرض استثماري متوسط المدى يرمي إلى تمويل صغار الفلاحين زبناء الصناديق المحلية بسعر فائدة سنوي صافي يبلغ 8,50.

أمّا فيما يخص تساؤلكم حول مراجعة الظهير المؤسس للصندوق فإن هذا المشروع لازال محط دراسة وبحث عميقين من طرف السلطات المالية والنقدية المختصة.

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن الفرصة ستتاح لكافة الأطراف للمساهمة في الإغناء حالما تتوضح الصورة التنظيمية التي سيتفق عليها مع هذه السلطات من خلال مشروع القانون الذي سيعرض في حينه على البرلمان الموقر. وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

تفضل..

* المستشار السيد محمد بن الشايب :

شكرا السيد الوزير،

السيد الرئيس،

أختي المستشارة وإخواني المستشارين،

جوابا على جواب أو تعقيبا على جواب السؤال السيد الوزير أريد أن أشير هنا إلى أن الدورية الأخيرة التي توصلت بها الصناديق الجهوية بنسب الفوائد الآتية وهي بالنسبة لتمويل الموسم الفلاحي من بذور وأسمدة هناك 11% بالنسبة للسلفات القصيرة والمتوسطة 11% وبالنسبة للسلفات الطويلة ومافوق 7 سنوات 12% وبالنسبة للشباب المقاول نصيب الصندوق الذي يموله حتى هو ب 11%، هذه دورية جديدة التي توصل بها القرض الفلاحي من الصندوق المركزي.

نجد، السيد الوزير، بأنه هناك 8,25 و 8,50 كفائدة أساسية، هذا فيما يخص ربما الصناديق المحلية التي تتعامل مع الفلاحة الصغار، أمّا بالنسبة للسواد الأعظم من الفلاحة المتوسطين الذين يمثلون 90% من معاملات القرض الفلاحي، أقل نسبة هي 11% بينما الأبناك التجارية وصلوا اليوم إلى 8,25 و 9,50 كنسبة أساسية زائدة 1 أو 2 حسب المعاملة مع الزبون. ولهذا السيد الوزير مازالت هذه النسبة عالية جدا وكان من المفروض أن يكون القرض الفلاحي هو السباق إلى التخفيض ولم يقتد بالابناك التجارية قط. ولازال يحافظ على سعر الفائدة التي هي في أ قل شيء هي 11. كان من المفروض أن يكون سباقا لأنه يقترض من عند أبناك مختصة دولية وجهوية بالنسبة أقل من 4% أو 5% وخير دليل على ذلك أن الأبناك المقرضة للصندوق الوطني في المغرب هي المقرضة لدول أخرى تشابهنا مثلا تونس التي تقرض زبناءها ب 7% وأرجع للظهير المؤسس للقرض الفلاحي الذي أنشئ في سنة 61 أنه بدأ ب 6% سنة 61، والفلاح منذ ذاك الحين وهو يعيش الأمرين إلى يومنا هذا بحيث تثقل كاهله كل سنة، كان من المفروض أن تبقى 6 إن لم تكن أقل فما بال القرض الفلاحي لأنه وجد الظهير المؤسس القرض الفلاحي هو الذي جاء ب 6% ينبغي لكي تكون زيادة أخرى، أن تكون باستشارة مع الفاعلين، مع المنتجين ومع السلطات العليا ومع جميع المتدخلين وكان يجب أن يصدر بظهير حسب الظهير الأول المؤسس فالقرض الفلاحي يزيد كل سنة نقطة أو نصف نقطة لوحده، مع العلم أن الفلاح مثقل بالديون وأن هذا القطاع هو يعاني الأمرين كما جاء وكان من المفروض أنه يحظى بعناية أوفر، لأن الأبناك التجارية تتعامل بشكل صوري مع شركات مربحة، وتتعامل بهذه الفائدة التي هي ربما أقل من القرض الفلاحي والقرض الفلاحي يتعامل مع قطاع يعاني مشاكل كبيرة، ويتعامل مع فئات التي هي مسحوقة بثقل المديونيه، والأدهى والأمر أنه لم يعم هذه الأهمية بل يزيد ثقل رغم الجدولة ورغم هذا الشيء كله، لاتغني ولاتسمن من جوع.

حتى الجدولة التي جاءت ب 1% أو 2% أو 3%، حسب النسبة لاتسمن من جوع لماذا؟ لأن الجدولة نقصت 1% أو 2% وجدولت على 10% سنينفي عوض ما كان سيؤدي 10% سيؤدي 8% ولكن 8 على 10 سنوات أصبحت 80%، هذا ثقل كبير، السيد الوزير.

يجب أن تكون مراجعة لهذا الظهير وتكون مراجعة للقطاع ككل بالنسبة للفوائد، وهو لا يتحمل هذه الفوائد كلها، هناك السيد الوزير، الموسم الذي تعطون فيه سلفات قصيرة أو مثلا التمويل الفلاحي وإذا لم يكن الموسم جيد فهو لا يؤدي لا فائدة ولاأصل الدين، فكيف سيؤدي أصل الدين أو الفائدة؟ فهذا هو المشكل.

المشكل هو أنه قطاع غير مربح ويجب إعادة النظر فيه. وشكرا السيد الوزير.

* السيد رئيس الجلسة :

الكلمة للسيد الوزير.

* السيد الوزير المنتدب لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري المكلف بالمياه والغابات :

أظن أنني سمعت من السادة المستشارين المحترمين منطق الفلاحة والناس الذين يدافعون على الفلاحة وهذا شيء، وهناك منطق آخر وهو منطق السيد المسؤول على البنك وعلى الصندوق الوطني للقرض الفلاحي.

وأظن أنني سأبلغ للسيد وزير الفلاحة كل ماسمعته ومن الآن وصاعدا أنا أظن أنه حتى في مجلس الإدارة، يعني الفلاحة متواجدين وكذلك الوزارات التي لها وصاية إمّا مالية أو تقنية على هذا الصندوق والذي نرغب فيه جميعا هو أننا نصل إلى حل ليتم تمويل القطاع الفلاحي في مستوى معقول وكذلك حتى هذا الصندوق يتحكم في توازنه المالي ليبقى مستمرا، وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير،

السؤال الموالي يتعلق بقطاع التنمية الإجتماعية الدي طرحه السيد عقا الغازي ولكن السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان طبقا لماذا 8 من النظام الداخلي طلب تأجيل هذا السؤال إلى الجلسة المقبلة إن شاء الله وذلك لسفر السيد وزير التشغيل في مهمة خارج الوطن أي بتونس.

الآن ننتقل إلى السؤال الموالي ويتعلق بمشاركة ممثلي النقابات في اللقاءات والتظاهرات الوطنية والدولية للمستشارين المحترمين السادة عبد الرحمان بيجي، عقا الغازي، جامع المعتصم، إدريس مرون ورحال زكراوي. تفضل..

* السيد المستشار صاحب السؤال :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أريد أن أعرف أولا من أولا من سيجيبني على هذا السؤال، هل هناك من يجيب أم لا بحكم أنه هذا سؤال كانت وضعته مجموعة من النقابات، وهي النقابات الممثلة هنا في غرفة المستشارين ويتعلق بمسألة كانت آنية بحيث أنه كان سؤالا آنيا ومر عليه إلى اليوم شهر وأربعة أيام، فالمسائل تفقد قيمتها لمّا يمر عليها الوقت حقيقة، فيجب على المسائل الآنية أن تكون آنية والتي هي عادية فهي عادية.

فالسؤال أطرحه بإسم الإخوان عبد الرحمان..

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا.. الكلمة للسيد الوزير إذا طرحتم السؤال.

* السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان :

السيد الرئيس

أسمح للسيد المستشار بالنسبة للأسئلة المتعلقة بالسيد وزير التنمية الإجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني، كاتبنا السيد الرئيس، بناء على ماقلته في بداية هذه الجلسة بأنه هناك عدد من السادة الوزراء رافقوا السيد الوزير الأول إلى تونس ومن ضمنهم السيد وزير التنمية الإجتماعية والتشغيل ولهذا أعتذر للسادة المستشارين واضعي هذه الأسئلة واعتقد أنه من الأفضل أن يجيب عنها السيد الوزير بنفسه ولهذا أطلب تأجيلها إلى الأسبوع المقبل شكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا، في الأسبوع المقبل إن شاء الله.

الآن ننتقل إلى قطاع المياه والغابات بسؤال حول الأخطار التي تهدد الغابات ببلادنا للمستشار المحترم السيد رحال الإدريسي، فليتفضل.

* المستشار السيد رحال الإدريسي :

السيد الرئيس،

السادةالوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

إن الغابات كما تعلمون تعتبر ثروة طبيعية هامة ورصيدا وطنيا ثمينا يتعين علينا الحفاظ عليه. إنكم وبدون شك تتفقون معنا بأن لهذا القطاع دورا أساسيا في الحفاظ على التوازن البيئي إلى جانب مساهمته في التنمية الإقتصادية والإجتماعية للعديد من المناطق.

ومن هذا المنطلق فإن من الضروري التفكير بجدية وأكثر من أي وقت مضى في وضع برامج خاصة للحفاظ على غابتنا وحمايتها والتعويض على ماضاع منها.

إننا نلاحظ وبكل أسف أن هذا القطاع لايحظى بالإهتمام الذي يستحقه، على سبيل مثال حارس واحد لكل 5 آلاف هكتار وبدون إمكانيات، وهي ولا درجة نارية ولا حتى دابة، هذا بالنسبة لحراس الغابة، أمّا بالنسبة لحراس الحيوانات الوحشية، فواحد تقريبا لكل عمالة أو إقليم.

ولهذا فإننا نثير انتباهكم إلى بعض العوامل التي نعتبرها أيضا سببا أساسيا في خلق هذه الوضعية ومنها.

أولا الجفاف والتصحر وهما ظاهرتان طبيعيتان لم تتم مواجهتهما من طرف وزارتكم، لا من حيث البحث العلمي ولا من حيث التخطيط.

ثانيا الإستغلال المفرط لهذه الغابات من طرف الجماعات المحلية الفقيرة وما أكثرها حيث تمثل هذه الغابة موردا أساسيا لمواجهة النقص الحاصل في مواردها.

ثالثا، ضعف الإستثمار، إننا نتساءل كما يتساءل المواطنون الذين لهم غيرة على هذا القطاع عن المشاريع الإستثمارية الخاصة بالتشجير والصيانة، وفي نظرنا لماذا مثلا لاتفرض الدولة على المقاولين والخواص المستغلين لهذه الغابة استثمار جزء من مداخيلهم لتشجير الهكتارات المستغلة تحت مراقبة مصالح المياه والغابات، وهناك مشكل آخر يتعلق بسكان الغابة، مشكل تعاني منه العديد من المواطنين إذ منذ الفترة الإستعمارية كانوا ولا زالوا يستغلون الفراغات الغابوية الشيء الذي ساعدهم على الإستقرار.

إلاّ أننا نلاحظ في هذه السنوات الأخيرة أن هؤلاء السكان يتعرضون إلى العديد من الإكراهات والمضايقات بترحيلهم من هذه الفراغات بطرق تبقى في نظرنا غير مشروعة غير قانونية من طرف مصالح المياه والغابة التي تخضعهم لعقوبات جزرية وتدفع بهم إلى الهجرة وأنتم تعلمون ماينتجه عن هده الهجرة.

لهذا، سيدي الوزير، نطرح عليكم السؤالين التاليين، ماهي استراتيجية الحكومة للحفاظ على هذه الغابة؟

ثانيا، ماهي التدابير التي تنوي وزارتكم اتخاذها من أجل الحفاظ على حقوق السكان الذين يعيشون في الفراغات الغابوية؟ وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

الكلمة للسيد الوزير.

* السيد الوزير المنتدب لدى وزير العلاحة والتنمية القروية والصيد البحري المكلف بالمياه والغابات :

شكرا للسيد الرئيس،

شكرا للسيد المستشار المحترم،

فعلا تطرقتم إلى الأسباب التي جعلت الغابة تنقرض وهي في تدهور مستمر وأظن أن حقيقة هناك عامل المناخ وعامل للضغط الديمغرافي وكذلك تكاثر الحاجيات للسكان المجاورين للغابات ماهي سياسة الحكومة في هذا المجال. أظن أن السياسة هي سياسة الموارد التي هي صعبة التجديد ولكن خاصة فيما يخص الغابة فهي حقيقة سياسة للتنمية والمحافظة على الموارد التي هي صعبة للتجديد ولكن حتى الربح فيما يخص الإستثمار الخاص، ربح في المدى البعيد وخاصة لايجلب المستثمرين ولهذا فالمجهود سيبقى دائما مجهود الدولة.

في هذا الإتجاه الوزارة معتمدة على مخططات مديرية، كالمخطط المديري للتشجير والمخطط الوطني لتهييئ الأحواض المائية وكذلك المخطط الوطني لحماية المناطق التي بها حيوانات والتي يجب القيام بحمايتها.

ولكن الوسائل التي هي متواجدة عند الوزارة حقيقة وسائل متوسطة، وأنتم أعطيتم أرقام التأطير فيما يخص التأطيرعلى المستوى المجالي وكذلك الوسائل المستعملة من هؤلاء المؤطرين هي حقيقة تطلب أن تدعم وتزيد في مستواها. إلاّ أن حقيقة هناك عدد من المتدخلين في هذا المستوى، وأظن أن المشكل لايمكن أن يحصر على المستوى التقني، المشكل مرتبط بالعامل البشري يجب أن تحل مشاكل السكان الذين يقطنون بهذه الغابة والمجاورين والمستفيدين من الغابة كي تتمكن هذه الإجراءات والمخططات التقنية أن تنجح.

فلهذا أظن أنه لابد من من تظافر الجهود لا في إطارالجماعات المحلية، وكذلك مجموعة ذوي الحقوق الذي يمكنهم أن ينتظموا ويتعاملوا مع جميع المتدخلين من أجل تحقيق هذا الهدف....

ولهذا أنا أظن أنه حتى الجماعات المحلية وكذلك المستغلين كما قلتم عندهم دور الذي سيلعبوه ولكن، لن يكون ملزما على المستغلين الغابويين أنهم يشجروا ويقوموا بأعمال التي يمكن أن تقوم بها الدولة. فهذا خارج عن نطاق العلاقات الحرة مابين الدولة والمتدخلين الأحرار.

فيما يخص النقطة الثاني والشطر الثاني من سؤالكم هو الإجراءات التي اتخذت إتجاه السكان المجاورين للغابة أو الذين لهم حقوق الإنتفاع داخلها، أنا أظن أن هذا الأمر سهل، لماذا؟ لأن عندما تحدد الغابة وتصبح مجال للملك الغابوي على المستوى الوطني يتم في نفس الوقت بإدراج المستفيدين في محضر التحديد، ولهذا فهم يكونوا معروفين الذين وقع في بعض المناطق هو أنه ارتفع عدد المستفيدين لأن هناك أناس الذين هم حقيقة قاموا بتعشيب بعض المجالات الغابوية والذين يطرحون الآن مشكل، ولكن لايمكن للغابة أن تحل مشكل للتنمية القروية لوحدها. يجب يعني حل هذه المشاكل بصفة قانونية وفي إطار الحوار والتشاور، وكذلك عن طريق اقتصادي في إطار المشاريع المندمجة التي تلبي، في إطار المشاريع المندمجة القروية لحاجيات السكان لخلق أنشطة متعددة على المستوى القروي، ولهذا فأنا أظن أن العمل والمجهود هو مطلوب من الجميع ومن جميع الوزارات التي تتدخل في القطاع القروي الذي يمكن أن يستفيد من إجراءاتها القطاع الغابوي، وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير.

تعقيب؟، تفضل.

* المستشار السيد رحال الإدريسي :

شكرا للسيد الرئيس،

تعقيبي هنا السيد الرئيس يتعلق فقط بالفراغات الغابوية، فهذه الفراغات في نظرنا لماذا مثلا لا نسلمهم بصفة رسمية بثمن مدروس ومعقول لهؤلاء المستفيدين، أي السكان المتواجدين بالغابة وننهي هذا المشكل بصفة نهائية، يعني لا بالنسبة للحكومة ولا بالنسبة حتى إلى أولئك إلناس الذين سنضمن لهم استقرارا في وسط بلادهم وفي وسط غابتهم، وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

الكلمة للسيد الوزير.

* السيد الوزير المنتدب لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري المكلف بالمياه والغابات :

أنا أظن، السيد المستشار الإدريسي، أننا كنا استشرنا جميعا على هذا المشكل وأظن أن كل حالة حالة يمكن أن تدرس لوحدها ويوجد لها حل، ولكن ليس أننا نسمحوا بصفة شمولية لجميع مستغلي الغابة وبصفة مفرطة أننا نسلم لهم ملك الغابة والغابة ملك المغاربة جميعا وهذا أظن شيء غير معقول.

ولكن أننا مستعدين أننا نتدارس حالة بحالة في الأطار الذي قلته في البداية. وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير.

الآن الكلمة للمستشار المحترم السيد ادريس الراضي لتقديم سؤاله المتعلق بإعادة النظر في تقييم القطاع الغابوي فليتفضل.

* المستشار السيد ادريس الراضي :

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

تشكل المعايرة التقديرية لحجم المنتوج الغابوي مشكلة بالنسبة للمقاولين والعاملين في هذا القطاع وكذلك بالنسبة لمداخيل الجماعات، حيث يعتبر مشكل التقييم الغابوي أكثر خطورة من النهب وأعني نهب الآلة الذي يكون معروفا وبيّن وواضح النهب بالقلم الحبري، السيد الوزير، لايكون واضحا.

لذا أتقدم السيد الوزير بالسؤال التالي : ألا ترون السيد الوزيرأنه قد حان الوقت لإعادة النظر في هذه المعايرة التقديرية بالنسبة لقطاع الغابة بما يمنحها الدقة والموضوعية ولما يجعلها تقنية شفافة في خدمة الجميع بدل اعتبارها سلطة غالبا ما يكون ضحاياها هم المتعاملون في هذا القطاع والجماعات؟ وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

* السيد الوزير المنتدب لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري المكلف بالمياه والغابات :

شكرا للسيد المستشار،

فعلا الوزارة تقوم بتقييم الموارد الغابوية الموجودة في القطاع المعروضة للسمسرة، ويكون تقييم في محورين أو في مجالين، إمّا في المجال الغابوي الذي هو مهيأ، إذا معروف تقنيا وعروف تقنيا وعلميا، المعطيات التى هي تقنية أو في مجالات التي هي غير مهيأة وهنا نلتجئ إلى تجربة السادة التقنيين للمياه والغابات.

إذن الطريقة الأولى فيما يخص المجال المهيأ الغابوي يقوم التقنيون بتقييم الحجم الخشبي ولكن بطريق علمية التي هي معترف بها والتجربة أعطت أن الفرق ما بين الحجم المرتقب والحجم المستغل لاتختلف ب 10%، تم هناك طريقة أخرى ولكن في الغابة التي هي غير مهيأة غالبا يعني مايقرب 99% تتعرض للبيع.

وأقول لك، السيد المستشار المحترم، أن الإستطلاع الذي يقام في هذا المجال يفوق 20% يعني نمر إلى 2,5% من الغابة، ولكن أريد أن أطرح سؤالا على السيد المستشار، ما هي المسألة التي يجب أن يعرفها الحرفي بداخل الغابة، هو أنه يجب أن يعرف تقييم تلك المنطقة التي يريد شراءها. إذا لم يعرف فإذن فهو ليس حرفي، في جميع المهن، الجزار الآن إذا ذهب للشراء وإذا لم يكن يعرف تقييم وزن الدابة التي يريد شراءها فليس بإمكانه دخول هذه الحرفة.

ولهذا نحن على مستوى المياه والغابات نظن أن تلك الأرقام التي نعطي في التقييم، فهو تقييم مبين ولكن إ ذا أنتم رأيتم أنه يغلطكم ولكن الحرفي يجب أن يكون حر في ويقوم بتقييم حتى لايخسر شيئا وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار.

* المستشار السيد ادريس الراضي :

شكرا السيد الرئيس،

فيما يخص رد السيد الوزير المحترم أتأسف على ماجاء في رده كيفما ذكر الآن فهناك الحرفي وهناك التقني كذلك، فالتقني يمشي إلى قطعة بقطعة ويعبر ويقوم بحسابات التي تكون، كما قلت، إمّا ب 20% أو ب 15%، ليس هناك أي مشكل ولكن هناك حالات السيد الوزير التي هي تتعدى ماجاء في ردكم.

وهذه الحالات وماجاء في ردكم أنه بالنسبة لهذا التقييم مادام لايكون معقولا فإنه يؤدي إلى إتلاف مجموعة من الأموال للجماعات المحلية وهنا أعطي للسيد الوزير بعض الأرقام حتى يتمكن من التعقيب ويجيب على ما سأعطيه لأنه قال الآن في رده أنه 20%. 20% فيمكنني أن أعطيك حالات التي ربما تفوق 70% السيد الوزير.

القطعة رقم 130 فيها 2096 متر، السيد الوزير، لقد بيعت 230.000 درهم، 23 مليون، القطعة رقم 160 فيها 1200 متر، لقد بيعت ب 660.000 درهم، إذن 66 مليون، أعطينا هنا مقارنة ب 20% وأضيف رقم آخر السيد الوزير وهنا يكون التلاعب واضح وضوح الشمس.

رقم آخر القطعة رقم 47 فيها 1605 متر، بيعت ب 130 ألف درهم والقطعة رقم 161 فيها ماعدا 1400 متر ولقد بيعت ب 770 الف درهم السيد الوزير، إذن 77 مليون، هذا الفرق كله تضيع فيه الجماعات من خلال العبار الذي يأتي به التقنيين الذين هم مختصين في وزارتكم السيد الوزير.

السيد الوزير، أكتفي بهذه الأرقام ولدي أرقام كثيرة أخرى، كيف سيبرر السيد الوزير هذه المعطيات أو هذه الأرقام؟ وشكرا السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

* السيد الوزير المنتدب لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري المكلف بالمياه والغابات :

ماقلته للسيد المستشار المحترم، فيعني أننا لم نتفاهم، فالأرقام التي جئت بها هي أرقام حقيقة مغلوطة إذا أخذناها من منظورين مختلفين.

نحن في منظور الوزارة من بعدما نعين قطعة ما في الغابة نرى مثلا أنها ستوظف إمّا في معمل صناعة الورق وليس مثلا للأعمدة، ولكن السيد الذي يأتي للإستغلال ويريد استغلالها هوفي منظورآخر في آخر المطاف يرى أنه إذا حسب على حساب الحجم فهو لن يربح وهذه من الأمثلة التي أعطيت السيد المستشار.

ولكن، أنا الذي أقول، السيد الرئيس، هو أنه ولو كان هذا السيد يشتغل عنده ويقوم بتقييم، فالحرفية المتوفرة له تتطلب منه أن يراقب إذا أراد النجاح، ونحن حقيقة في الوزارة كما قلتم وفي المجالات التي تخسر فيهم الدولة وتخسر فيهم الجماعات المحلية ملزمين بالمراقبة حتى لايقع هذا. هذا هو الذي أريد أن أقوله السيد المستشار المحترم، وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير.

الآن ننتقل إلى سؤال تجري عليه نفس المسطرة السابقة وهو يتعلق ببرامج الكهربة القروية، أي قطاع الطاقة والمعادن الذي تقدم به المستشارون السادة أحمد منتصر ولحسن أمغدور ومحمد أجبيل، فهذا السؤال تجري عليه المسطرة السابقة وهو التأخير إلى الجلسة إن شاء الله.

وننتقل الآن إلى السؤال في قطاع الصناعة التقليدية يتعلق بالنهوض بهذا القطاع المستشارين السيدين أحمد الجغيري ومحمد حداد فليتفضل أحد المستشارين المحترمين لإلقاء سؤالهما.

* السيد المستشار صاحب السؤال :

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين المحترمين،

موضوع سؤالي هو سؤال شفوي موجه إلى السيد وزير الصناعة والتجارة والصناعة التقليدية.

سيدي الوزير،

كما لايخفى على علم سيادتكم بأن قطاع الصناعة التقليدية كغيره من القطاعات الإقتصادية الأخرى يعرف ركودا خلال السنوات الأخيرة وذلك نتيجة للكساد الذي يشمل عدة حرف من أهمها حرفة المصنوعات الجلدية، حرفة النسيج وحرفة الزرابي.

هذه الحرف التي كانت إلى أجل قصير تعتبر من الدعامات الأساسية لقطاع الصناعة التقليدية والعمود الفقري لهذا القطاع.

لذا أتساءل عن المبادرة التي تنوي الوزارة القيام بها للنهوض بهذا القطاع وإخراجه من الجمود الذي أصبح يعيشه وبالتالي إعادة الفرحة إلى مجموع الصناع التقليديين الذين شملتهم هذه الأزمة.

وشكرا السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

الكلمة للسيد الوزير.

* السيد حسن الماعوني كاتب الدولة لدى وزير التجارة والصناعة التقليدية المكلف بالصناعة التقليدية :

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة المستشارين،

لا أحد بإمكانه أن ينكر المشاكل التي توجد في الصناعة التقليدية بصفة عامة وليس في الحرف التي جاء بها المستشار المحترم، بالنسبة لنا عبر اللقاءات التي قمنا بها بحثنا على هذه المشاكل وشخصناها حتى نجد لها الحلول التي تمكن من الدفع بهذا القطاع إلى مستوى يليق به.

ومن بعد تشخيص هذه المشاكل بتعاون وباستشارة دائمة مع شركائنا من جامعة الغرف وجمعيات ومهنيين، قمنا ببرنامج الذي يتكون من عدة نقط وكل نقطة من هذا البرنامج تتصدى لمشكل من هذه المشاكل التي هي مطروحة في قطاع الصناعة التقليدية. واخترت في هذا الجواب أن أسرد 10 نقط التي جاءت في برنامجنا، ومنها من اكتمل وهو واضح وموجود وفيها الذي مازالت فيه الإستشارة مع الشركاء.

هذه المبادرات التي هي اخترنا منها عشرة، كما قلت لكم، هناك تنظيم الحرف والفوائد المتوخاة منه، هناك إحداث قرى نموذجية التي تمكن الصناع بأماكن قارة التي ينتجون فيها ويسوقون فيها منتوجهم بوسائل ملائمة، تشجيع أسلوب الشراكة والمبادرات الخاصة لإعطاء المجمعات والوحدات الإنتاجية ديناميكية جديدة لتحسين مردوديتهم. العناية بالجودة وملاءمة المنتوج مع مختلف الأذواق، جعل الأثمان مناسبة ومنافسة، تبسيط مسطرة الحصول على القروض للصناع، إعطاء عناية خاصة للتكوين والتمرس، تنظيم قنوات تسويق المواد الأولية، إنعاش ترويج المنتوج داخل البلاد وخارجها.

في كل هذه النقط عندنا الدراسات موجودة ويمكن لها أن تطبق لأن هذه النقط كلهم على حساب الإمكانيات المتوفرة لنا. مثلا في ترويج السوق الداخلي ولا إنعاش السوق الداخلي هناك مثلا، اتصال مع شركات السلف التي تقرض لثات لشراء آثاث منزلي ولهذا نريد أن نعممه حتى تشرى مثلا زربية لهؤلاء الناس الذين ليس لهم إمكانية شرائها بصفة نهائية إلى آخره. عندنا كل هذا النقط موضوعة.

فيما يخص مثلا النقطة المتعلقة بالمواد الأولية، الأسئلة التي طرحت من قبل على الماشية كلها تهم الصناعة التقليدية لأننا نحن في الصناعة التقليدية عندما نسمع الماشية فإننا نفكر في الصوف وفي الجلد الذي ستعمل به الصناعة التقليدية قبل أن نفكر في لحم الماشية.

وإذن هذه النقط كلها وكذلك النقطة الأخيرة هي إبعاد الصانع من كل احتكار وهذه تقريبا في المواد الأولية وحتى في المواد المسوقة أو التسويق بالنسبة للداخل والخارج، وكل نقطة إذن يمكن إن شاء الله سنكون في حالة ما إذا حققنا هذا البرنامج، سنكون حققنا الكثير في طريق تنمية الصناعة التقليدية وكذلك في تنمية بلادنا بصفة عامة، شكرا السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار المحترم.

* السيد المستشار صاحب التعقيب :

شكرا السيد الرئيس،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

السادة الوزراء المحترمين،

لايسعنا السيد الوزير إلاّ أن ننوه في بداية هذا التعقيب بالمجهودات التي بذلتها الوزارة من أجل النهوض بالقطاع. هذه الجهود التي لاتعتبر جديدة بل هذ تراكم راكمته هذه الوزارة منذ بضعة سنين ساهمت فيه الغرف والجامعة، بل وكل المؤسسات المتدخلة في القطاع.

ونحن إذ نشكر لكم مابدلتموه من مجهودات في تجميع كل المعطيات التي تضمنتها الدراسات التي قامت بها للوزارة والحوارات المتبادلة بين وزارتكم وغرف الصناعة التقليدية وجامعتها. فإننا نسجل الملاحظات التالية والتي استخلصناها من خلال اطلاعنا على استراتيجية الوزارة لتطوير القطاع وكذلك من خلال تتبعنا لمختلف تصريحاتكم في مناسبات عديدة بما فيها جوابكم الذي استمعناه قبل قليل.

أولا إن صيانة الطابع الأصيل لصناعتنا التقليدية والحفاظ على مضمونها الأصيل يستدعي بالأساس تطوير هياكله وعقلنة آلياته وترشيد وسائل تدبيره دوما يستلزم ذلك من تحديث للأشكال التنظيمية للحرف والتطوير التقني للحرف لخلق جسور تساعد على التحكم في التقنيات العصرية للإنتاج وتحقيق نوع من التكامل بين القطاع الحرفي القطاع الصناعي الحديث في إطار منظور تنموي شامل يستهدف عصرنة القطاع الحرفي والتعامل معه كقطاع اقتصادي منتج.

ثانيا، قبل الشروع في عملية الإحصاء ووضع سجل للصناع التقليديين نرى من اللازم البحث عن تعريف دقيق للصانع التقليدي وإخراج قانون تنظيم الحرف للوجود في أقرب الآجال خاصة وأن الآجال الحكومي يتضمن عملية إحصاء شامل للصناع.

ثالثا، لقد أشارت الوثيقة إلى تعويض الموسم الوطني بمعارض محلية حدد عددها في خمسة، نقترح على وزارتكم تعديل هذه الصيغة بمعارض جهوية تتوزع حسب التقسيم الجهوي وتعرفون مدى اهتمام المعارض الجهوية كتبيين الطاقات ومنتوجات الجهة في المستقبل.

رابعا، يجب العمل على إنجاز دراسات تتوخى التكييف التقني لمجموعة من الحرف مع معطيات العصر ومتطلبات الجودة والتفكير في الأساليب والتقنيات التواصلية مع مختلف الصناع قصد تأمين الأخذ بالتقنيات الجديدة وتبديد هواجس الفشل المرتبطة لدى الصناع بتخليهم عن طرقهم العتيقة في الإنتاج.

خامسا، في مجال الضمان الإجتماعي يجب توقيف العمل بمرسوم المؤرخ في 9 أبريل 1993، بل توقيف المتابعات القضائية التي ذهبت والتي يذهب ضحيتها العديد من الصناع في مختلف المناطق والبحث في أسرع وقت عن صيغة قانونية تطور منتوج الضمان الحرفي وتلائم المقتضيات القانونية للضمان الإجتماعي مع خصوصيات القطاع، وعقد يوم دراسي لتدارس كل الجوانب المرتبطة بهذا الموضوع ومشاركة جميع الفعاليات في القطاع والمؤسسات المرتبطة به. استسمح السيد الرئيس.

فلأول مرة أتدخل فاسمحوا لي الإخوان على بضعة دقائق..

لم تشر الوثيقة إلى إصلاح ضريبي يتلاءم وخصوصيات القطاع وتجاوز الضغط الضريبي الذي يعانيه، نحن في سؤال يشمل القطاع ككل. الضغط الضريبي الذي يعانيه الصناع من جراء التلاءم الضريبي مع حقيقة القطاع، ضرورة الإسراع بمراجعة المرسوم المتعلق بالنظام الأساسي للموظفين وأعوان غرف الصناعة التقليدية وتوسيع صلاحية الغرف وتمكينها من النصوص القانونية والإمكانات المالية حتى تتمكن من الإستعانة بالأطر التقنية في مختلف المجالات وخصوصا أن الوزارة تعتزم تفويت بعض المجمعات لفائدة الغرف ممّا سينكنها من تمكين الغرف من آليات التدخل لتطوير القطاع.

لقد أغفلت الوثيقة في مجال إنعاش المقاولات ثلاث نقط : أولا، إحداث أحياء صناعية وهذا جاء في ردكم ونحن نشجع هذه الفكرة، إحداث أحياء صناعية خاصة بالصناعة التقليدية إحداث محاور صناعة تجارية داخل المدن خاصة بالصناعة التقليدية. العمل على إيجاد سياسة تمويلية للقطاع، على اعتبار أن عملية التمويل والحوافز المرتبطة به تشكل حاليا أهم العوائق لتنمية هذا القطاع والخروج به من الوضع المتأزم.

في الختام، واسمحوا لي السيد الرئيس في ختام هذا نلتمس من السيد الوزير العمل على التنسيق مع الوزارات الأخرى من أجل تشجيع المنتوج التقليدي الوطني، فكما أكد صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله وأيده على إد خال عناصر المعمار التقليدي في المعمار الحديث نود أن تمتد هذه المبادرة إلى المنتوجات الأخرى كتجهيز المكاتب.... أستسمح السيد الرئيس، السادة المستشارون.

* السيد رئيس الجلسة :

السيد المستشار المحترم... شكرا.

ننتقل إلى السؤال الموالي.. الموالي.. أظن أن السؤال بخلق أسواق متنقلة سيجري عليه نفس المسطرة وهي التأخير والمقدم من طرف المستشارين المحترمين السيدين عبد الإلاه العلمي ومحمد القداري وذلك لسبب غياب السيد الوزير في مهمة بالخارج.

تفضل السيد المستشار عبد الإلاه العلمي أو محمد القداري..

* السيد المستشار صاحب السؤال :

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيد كاتب الدولة،

أختي المستشارة، إخواني المستشارين،

ممّا هو غني عن التعريف أن قطاع الصناعة التقليدية قطاع غني بمكوناته وإنتاجاته وإبداعاته، غير أن هذا الأخير بدأ يعرف تراجعا واضحا للعيان من جميع الجوانب نتيجة لعوامل شتى بما في ذلك انعدام أية خطة واضحة تهدف إلى ترويج هذه الصناعات التي تتجلى فيها إبداعات اليد المغربية وجلب الزبناء المحليين وعدم الإعتماد فقط على السياح الأجانب في اقتناء هذه الثروات الوطنية وكسب أسواق داخلية جديدة إلى جانب غزو أسواق خارجية.

فتحقيق ارتفاع الطلب على هذه المنتوجات يتوقف على مدى جودتها والتي تقتضي التعجيل باتخاذ التدابير اللازمة لإخراجها من وضعية الكساد والأزمة الخانقة التي تتخبط تحت وطأتها والقيام بدراسة لتحديد المواصفات التقنية لتحسين ظروف الإنتاج والتسويق وحيث نأمل أن يتم اتخاذ بعض التدابيرالتي يمكن من خلالها إحياء قطاع الصناعة التقليدية وإدماجه بالقطاع السياحي لترويج المنتوج التقليدي وبتشجيع الشركات المساهمة لتسهيل تصريف المنتوج وبدعم التجار والصناع العارضين وبانتهاج سياسة ماركتينغ متطورة وفعالة لبتر أي موطن من مواطن الخلل مع التأكيد على تنظيم حملات إعلامية وإشهارية على شاشة التلفزة والإذاعة والجرائد الوطنية والتظاهرة الجهوية والإقليمية مع إشراك المنتخبين في غرف الصناعة التقليدية والبرلمانيين من نفس القطاع في إحداث أسواق متنقلة تكون عبارة عن أسابيع تجارية تحط رحالها وتعرض منتوجات الصناع والحرفيين التقليديين بأهم الشوارع الرئيسية بالمدن المغربية. وبذلك نكون قد بدأنا فعلا نسير بخطى ثابتة نحو ازدهار هذا القطاع والصناع.

وهذا مادفعني السيد كاتب الدولة في الصناعة التقليدية إلى التساؤل عن إمكانية خلق أسواق متنقلة بجل المدن المغربية؟ وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

* السيد كاتب الدولة المكلف بالصناعة التقليدية :

شكرا السيد الرئيس،

الإقتراح الذي جاء به السيد المستشار المحترم اقتراح وجيه ومهم جدا ونحن نشجع على تنظيم مثل هذه الأسابيع التجارية، وهذا يتم فعلا الآن في بعض العمالات والأقاليم بتعاون مابين غرف الصناعة التقليدية والجماعات والسلطات المحلية والمندوبيات لوزارة الصناعة التقليدية، وأنا شخصيا حضرت تقريبا إلى إلى خمسة أسابيع في هذه المدة.

هذا الأسلوب لابد من تشجيعه ولابد من تدعيمه لأن في إطار سياسة اللامركزية والسياسة الجهوية، لابد ما يخصنا أن نستمر ونشجع هذا الأسلوب المتعلق بالأسابيع العارضة للمصنوعات التقليدية، ونعتبر أن هذه التظاهرات هي فرصة للتعريف بالمنتوج وكذلك فرصة لامتحان جودة المنتوج ومناسبة - تتاح للصناع للتصحيح حسب متطلبات المستهلك، ونعتبرها كذلك تدريبا للصناع على تقنيات التسويق. ولهذا برنامجنا في كتابة الدولة هو تنظيم تظاهرات في شكل أسابيع خلال هذه السنة المالية (98-99)، هناك خمس أسابيع ستنظم وهي أسبوع الجلد بمراكش، أسبوع الخزف والفخار بآسفي، أسبوع المعادن بفاس، أسبوع الزربية بسلا، أسبوع الخشب بمكناس. زيادة على مساهمة دار الصانع كأداة لإنعاش التسويق الداخلي والخارجي.

وفي الختام أؤكد على دور الغرف وجامعتها في التعريف بمنتوج الصناعة التقليدية بكل الوسائل باعتبارها الشريك الأمثل وشكرا السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد المستشارين المحترمين.

* السيد المستشار صاحب السؤال :

بسم الله الرحمان الرحيم

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد الوزير، على هذه التوضيحات التي كان لابد منها، غير أن ماجئتم به السيد الوزير غير كافي، بحيث أنه في إطار اتفاقية الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والمملكة المغربية وكذلك رهانات السوق الحرة في أفق سنة 2010 يقضي بالتعجيل باتخاذ تدابير عملية ولازمة لإخراج فكرة الأسواق المتنقلة إلى حيز التطبيق في إطار تعبئة شاملة لجميع المتدخلين في هذا القطاع الحيوي الذي يشغل مابين 7% و 9% من السكان النشيطين، ولبلوغ هذا الهدف لابد من إرادة سياسية على أن تشمل هذه الإستفادة من الأسواق المتنقلة جميع الصناع والعارضين المرتبطين بالقطاع لتفادي ما يحصل بالنسبة للمعارض الدولية التي تستفيد منه اقلية محظوظة ومحدودة دون الأخذ بعين الإعتبار المقاييس والمعايير المعتمدة من طرف المسؤولين عن دار الصانع التقليدي، وهذا ما يؤدي إلى نتائج سلبية على قطاع الصناعة التقليدية.

في الأخير السيد الوزير، فاستمالة المستهلك المحلي والسائح الوطني لإنتاج الصناعة التقليدية لكفيل أن يعيد هيكلة مجموع من المؤسسات التقليدية وإرجاع الوضع إلى ما كان عليه وشكرا السيد الوزير.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

* السيد كاتب الدولة لدى وزير الصناعة والتجارة والصناعة التقليدية المكلف بالصناعة التقليدية :

لا، أريد أن أؤكد على أن الجودة وجودة المنتوج.. ذلك أن الإنسان يمكنه أن ينتج ولكن إذا كان المنتوج لايمكن أن يخرج إلى الخارج وليس له.. لأن المنتوج ليس وحده هو الذي يباع فكذلك تباع الخدمات معه، إذن يجب أن نضبط الجودة في المنتوج وكذلك الجودة في الخدمات إذا أردنا غزو الأسواق.

أمّا فيما يخص العولمة وسنة 2010 وهذا، أظن أن الصناعة التقليدية باقيين إن شاء الله لانتكلم عنها. والسلام عليكم.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير.

الآن ننتقل إلى سؤال يهم وزارة الصيد البحري للمستشار المحترم السيد لحسن بيجدكن، وهذا السؤال سيجري عليه مقتضيات المادة 8 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين أي غياب السيد الوزير في مهمة، ويبرمج في الجلسة المقبلة إن شاء الله.

ننتقل إلى قطاع الوظيفة العمومية بسؤال حول عدم تطبيق قانون ترسيم الأعوان الذين استوفوا سبع سنوات من العمل للمستشارين المحترمين السادة محمد كافي شراط، محمد بلعباس حسون، ومحمد تيننا العلوي فنطلب من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان هل سيجيب عنه؟ الكلمة لأحد السادة المستشارين.

* المستشار السيد محمد بلعباس حسون :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

السؤال المطروح هو سؤال بسيط في حد ذاته لأنه يتعلق بتطبيق قانون قائم، موجود ويخص فئة عريضة في القطاع العمومي وقطاع الجماعات المحلية وهم الأعوان الذين استوفوا في العمل سبع سنوات وما فوق. عدة قطاعات استجابت ورسمت هذه العينة من الأعوان وعدة قطاعات أخرى منها قطاع التعاون الوطني وقطاعات أخرى وبعض الجماعات المحلية وبعض الوكالات، هذا الموضوع ماتزال متقاعسة في شأنه ومازالوا هؤلاء الأعوان لم يتمتعوا بحقهم في الترسيم ربما هناك دريعة المنصب المالي، فهذه الدريعة غير واردة وغير قائمة. المنصب.

المالي موجود والعون موظف في منصب مالي، فإذن.. بل بالعكس هناك أعوان إذا ترسموا الأجر يتضاءل قليلا، لذيكم الذي نتمناه أن بقدر ما أن السؤال هكذا واضح وسهل يكون الجواب عملي ويقال لنا فيه أنه، ويحمل بشرى للأعوان ويقال لهم أن هذه العملية لم يبق مقبولا أن نتأخر فيها أو نتأنى أو نبحث عن تبرير آخر والذي هو غير موضوعي وغير مقبول.

فهذا التبدير يكون حامل لبشرى ويحقق الأمل لفئة الأعوان من جهة وكذالك يحقق تطبيق القانون، لذلك الخاتمة للتساؤل هي واضحة لماذا لم يطبق القانون المتعلق بترسيم الأعوان الذين استوفوا سبع سنوات في العمل في بعض القطاعات وفي قطاعات مهمة؟

وما هي التدابير العاجلة التي تكفل تطبيقه وتحقيق آمال الأعوان في أقرب وقت؟ وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا،

الكلمة للسيد الوزير،

* السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان :

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

أشكر السادة المستشارين واضعي السؤال والسيد المستشار محمد بلعباس حسون، فعلا كما قال السيد المستشار أن هناك ظهير صدر وهو القانون (83-28) الذي أشار فعلا على أنه وجوب ترسيم المياومين والعرضيين وتمكينهم من منصب مالي قار.

السؤال الوارد هو كان فعلا ورد على أساس أنه يمكن الترسيم دون اشتراط توفر المنصب المالي. أقول بأنه رجعت إلى نص القانون وخاصة الفصل الثاني فوجدت بأنه لابد من اشتراط توفر المنصب المالي لكي يقع الترسيم. لأن الترسيم هو ليس تسمية ولكن هو خلق لإطار قانوني ولوضعية قانونية معينة تنظمها الوظيفة العمومية وخاصة المرسوم الذي يشير إليه الفصل الثاني وهو المرسوم المؤرخ في 8 يوليوز 1963 والذي يحدد سلاليم الأجوروشروط ترقي الدولة في الرتبة والدرجة.

فالإشكالية التي حصلت بالنسبة لعدم تطبيق هذا الظهير بالنسبة الوازارات لكي تطلع وزارة الوظيفة للعمومية على أهمية المشكل الكاتبت جميع الوزارات تطلب لائحة الأعوان الذين استفادوا من عملية الترسيم بعد صدور قانون (83-28)، ثم لائحة الأعوان الذين لم يتم ترسيمهم بالرغم من توفرهم على الشروط المطلوبة، ثم الأسباب التي حالت دون ترسيم هذه الفئة الأخيرة من الأعوان. وفعلا توصلت بأجوبة تفيد على أن جل الأعوان المتوفرة فيهم الشروط وقع ترسيمهم ولكن بقي كذلك جزء لا بأس به، ما هو السبب؟

السبب إمّا انعدام وجود المناصب المالية وإمّا كان هناك سلوك بعض الوزارات، أنه عندما تتوفر المناصب المالية تشغل وتوظف موظفين جدد في تلك المناصب وتترك المياومين والعرضيين بحيث هذه الحالة الآن رصدتها وزارة الوظيفة العمومية وكاتبت جميع الوزارات على أساس أن تعطى الآن الأسبقية فيما يخص ترسيم الأعوان وحتتهم الآن بمناسبة الآن وجود مشروع قانون المالية المطروح على أن جميع المناصب المالية التي سوف تتوفر للوزارة أو الوزارات، أنها تخصص للمياومين وللعرضيين المؤقتين من أجل تطبيق جيد لمقتضيات قانون (83-28).

وفي هذا أؤكد للسيد المستشار محمد بلعباس حسون على أن وزارة الوظيفة العمومية سوف تنسق مع مصالح وزارة الإقتصاد والمالية والإدارات المعنية من أجل أن يقع احترام هذا النص حتى يمكن أن ينصف هؤلاء الذين تعدوا في الوظيفة وفي العمل أكثر من سبع سنوات التي يشترطها القانون.

وهنا كذلك يمكن امجلس المستشارين أن يلعب دوره من خلال مناقشة القانون المالي الذي سيطرح عليه من أن يوصي كذلك جميع الوزارات بأن تحترم تطبيق هذا النص، شكرا السيد الرئيس والسادة المستشارين المحترمين.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير،

الكلمة للسيد المستشار المحترم،

* السيد المستشار محمد بلعباس حسون :

شكرا للسيد الرئيس،

الإخوة المستشارين،

السيد الوزير، حقيقة أننا نسجل بارتياح ماجاء في رد السيد الوزير فيما يخص العملية التي تقوم بها الآن وزارة الوظيفة العمومية، وحقيقة هذا يبين، على أساس كاين اهتمام بهذه الشريحة من الطبقة الشغيلة والعاملة في الوظيفة العمومية.

وإنما الذي أريد أن أقوله للسيد الوزير أننا نؤكد مرة أخرى مانريد أن نؤكده هو أنه ترسيم هؤلاء المياومين وهؤلاء العرضيين لايتطلب للدولة أي سنتيم، بالعكس ستستفيد الدولة إذا تم ترسيمهم، سأعطي مثال. لأن الآن عندنا إشكالية نحن هنا بالمغرب، وحقيقة أنا أتساءل عن هذه الإشكالية.

أولا، عندنا العاملين داخل الوظيفة العمومية والعاملين داخل الجماعات المحلية والعاملين داخل المؤسسات ذات الإمتياز التي هي في نفس الوقت يطبق عليها قانون الوظيفة العمومية إذا تم ترسيمهم، وأعطي مثال وكالة من الوكالات موجودة في المغرب الآن للنقل الحضري، فيها 50% من المؤقتين 50% من المرسمين.

ال 50% من المؤقتين وهذا ما أريد قوله للسيد الوزير لينتبه إليه شيء ما، 50% من المؤقتين يتقاضون الحد الأدنى للأجور و50% الآخرين المرسمين تطبق عليهم أجرة الوظيفة العمومية، وبالتالي عندما يرسم أحد مؤقت يفقد من أجرته ما يقرب من 400 درهم، لأنه يدخل في إطار الوظيفة، وبالتالي، فمعنى أنه صندوق المؤسسة هو الذي يربح.

فهذا المشكل ليس هو مشكل أجرة أو مشكل فلوس، بمعنى أننا فسرناكم من مرة على أساس أنه لايتطلب للدولة أي سنتيم ولكن هذا مشكل استقرار. الإشعار بالإستقرار، معنى أن الشخص يتم إشعاره نفسيا أنه مستقر داخل عمله وبالتالي يكون منتجا أكثر ممّا يكون إنتاجه عندما يكون غير مرسم، هذه هي الإشكالية.

فيما يخص الجماعات المحلية، لايوجد مشكل منصب مالي أوكاين مشكل هذا، هناك الجماعات الحضرية التي لها الإمكانيات وتقوم بهذت العمل والبعض منها الايقوم بهذا العمل. والبعض منها لايقوم بهذا العمل. ولكن جميع الجماعات القروية فيها. إشكالية، أننا عندما ندخل إلى جماعة قروية نجد أن جميع الموظفيين أي العمال كلهم مياومين وكلهم غير مرسمين، إلى أين بهذه الوضعية؟ فلهذا فالمشكل لايتطلب من الدولة أي سنتيم ولا من الجماعة أي سنتيم ولا من الوكالة أي سنتيم ولكن يتطلب إرادة سيسية لخلق نوع من الإستقرار داخل العمل وبالتالي نربح من جانبين الجانب الأول هو أننا نخلف استقرار اجتماعي والجانب التالي هو أننا نرفع من الإنتاجية، لأنه المرسم ينتج أكثر من غير المرسم. فلهذا هذه إشكالية.

ثانيا، الآن هناك تضارب وهذا ما أريد أن أقول للسيد للوزير، وحقيقة شكرا على تدخله وعلى الرؤية المستقبلية ولكن هناك تضارب، فنحن لم نبق نعرف هنا، من هو التابع إلى الوظيفة ومن التابع إلى القطاع الخاص ومن يتبع إلى هذا... معناه القطاع الخاص معروف، ولكن هذا التضارب الموجود داخل المؤسسات ذات الإمتياز والجماعات المحلية التي تخرج عن إطار الوظيفة العمومية والذي هذا... فهذا يجب أن لايبقى، لهذا يجب توحيد هذا العمل داخل قطاع وإذارة الوظيفة العمومية. وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا،

هل هناك تعقيب السيد الوزير؟..

* السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان :

ما أريد أن أؤكده للسيد المستشار بأن الإرادة لدى الحكومة متوفرة من أجل التغلب على هذه الظاهرة وحسن تطبيق القانون (83-28) كما قلت، وأنه بالفعل المشكل لايتعلق «فهو ليس مشكل مالي ولكن هو تدبيري فقط وحسن» تطبيق القانون الذي أشرت إليه. ولهذا قلت بأنه الآن الوزارة، وزارة الوظيفة العمومية رصدت هذه القضية وسوف تعمل على أساس أن يقع تصفية جميع الملفات المعلقة فيما يخص وضعية المؤقتين والعرضيين والمياومين.

بالطبع يعني هذا مجهود إذا كان القطاع العام سوف يعتم به فكذلك بالنسبة للجماعات المحلية أعتقد بأنه لا بد أن تبدل كذلك جهدها من أجل أن تسوي كذلك الأوضاع المعلقة لهذه الفئة. إنه لايعقل، وهذا ماكشفناه في عدد من الجماعات أن هناك أشخاص وصلوا سن التقاعد وهم مازالو في وضعية المؤقت والمياوم، هذا شيء غير معقول وغير مقبول وغير عادل وغير منصف.

فلهذا الحكومة عازمة على تسوية هذه الأوضاع ولابد من التعاون كذلك من طرف الجماعات المحلية حتى تواكب احترام هذا النص للقانوني المنصف وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

ها نحن قد أنهينا حصة الأسئلة الشفوية وشكرا ورفعت الجلسة.